وضع المصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا (١٩٤٩-١٩٥٨)
دراسة وثائقية (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د. بدوى رياض عبد السميع
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الدراسات الأفريقية العليا
جامعة القاهرة

المُلخّص

يتناول هذا البحث أحد الموضوعات المهمة التى لم تحظ، على أهميتها، بالاهتمام والدراسة لا من قريب ولا من بعيد؛ وهو "وضع المصريين تحت الحكم العنصرى فى اتحاد جنوب أفريقيا"، أو الوضع القانونى للمصريين من القوانين الخاصة بالتفريق بين الألوان فى تلك المنطقة من القارة.

وتأتى أهمية هذا الموضوع من تتبع وزارة الخارجية المصرية ورصدها ورعايتها للجالية المصرية في تلك البقعة التي كانت موبوءةً بداءِ العنصريةِ وتحيُنها لفرصةٍ مواتيةٍ لتصحيح وضع المصريين من الفروقات اللونية. كما تأتى أهمية الموضوع أيضا من ندرة الكتابات حوله، فلا يوجد في الكتابات العربية والأجنبية – فيما أعلم – أيُ ذكرٍ لهذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد.

(*) مجلة "وقائع تاريخية" عدد يوليو ٢٠٢٠ الجزء الثانى.

The Status of Egyptians from Racist Laws in the Union of South Africa (1949-1958) Documentary study

This research deals with one of the important topics that did not receive attention and study, neither from near nor far, namely, "Egyptians under racial rule in the Union of South African", or the legal status of Egyptians from the laws on the distinction of colors in that region of the continent.

The importance of this topic comes from the Egyptian Ministry of Foreign Affairs and its monitoring and sponsorship of the Egyptian community in this spot that was infested with racism and given a favorable opportunity to correct the situation of Egyptians of color differences. The importance of the topic also comes from the scarcity of writings on it, as far as I know there is no mention of this issue, neither from near nor far.

The study begins in 1949, where the issue of determining the status of Egyptians of color differences emerged this year following the visit of The Egyptian Ayub Anba Bishoy, representative of the Patriarch's Grace, to the Union of South Africa and the crisis of his consideration of colored. The study ceases in 1958, when the Federal Government for the first time compared the citizens of the United Arab Republic to Europeans, and officially recognized their equality in that excellent category in the eyes of the Union government.

مقدمة:

لم يحظ موضوع وضع المصريين تحت الحكم العنصرى فى اتحاد جنوب أفريقيا على أهميته، أو بالأحرى الوضع القانونى للمصريين من القوانين الخاصة بالتفريق بين الألوان فى تلك المنطقة من القارة، بالاهتمام والدراسة لا من قريب ولا من بعيد. **وبالتالى يُعد هذا الموضوع جديدًا فى بابه.** ولما كان الباحثُ مهتمًا بدور مصر فى القارة الأفريقية، ومن ثَمَّ فأينما وُجد المصريون فى أى موقع من القارة فثمة الوجهة والبحث، على نحو ما أخرجنا بحث "البعثة التعليمية الأزهرية فى إريتريا ١٩٥٢-١٩٦٦"، المنشور في مجلة المؤرخ المصرى الصادرة عن قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة القاهرة، عدد يوليو ٢٠٢٠، فقد اهتدى إلى مجموعة من الوثائق المتناثرة فى ثنايا وثائق وزارة الخارجية المصرية "الأرشيف السرى الجديد" وخاصة أرشيف البلدان، في ملف التقارير السياسية للمفوضية المصرية في بريتوريا، تتعلق بتتبع القنصلية المصرية في الكيب، ثم المفوضية المصرية من بعد في بريتوريا، للوضع القانوني للمصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا.

فقد عثرَ الباحثُ خلالَ فترةِ اطلاعهِ فى دار الوثائق المصرية على عددٍ كبيرٍ من الوثائق الخاصة بالموضوع فى أرشيف البلدان فى الميكروفيلم رقم ٥٤ تحت عنوان محافظ بريتوريا، والتى لفتت انتباهه وأثارت فضوله تجاه وجود جالية مصرية فى هذه المنطقة البعيدة من القارة، وأثار انتباهه أيضا دقة رصد القنصلية المصرية فى الكيب لأوضاع المصريين تحت القوانين العنصرية، وهل يخضعون لها أم لهم وضعٌ مختلفٌ عن باقى العناصر الأخرى الملونة؟.

وتأتى أهمية هذا الموضوع من الحاجة العلمية لدراسة وبحث أسلوب وطريقة معالجة القنصلية المصرية بإقليم الكيب له. وكذلك من تتبع وزارة

الخارجية المصرية ورصدها ورعايتها للجالية المصرية في تلك البقعة التي كانت موبوءةً بداءِ العنصريةِ وتحيُنها لفرصةٍ مواتيةٍ لتصحيح وضع المصريين من الفروقات اللونية. وتأتى أهمية هذا الموضوع أيضا من ندرة الكتابات حوله، فلا يوجد في الكتابات العربية والأجنبية – فيما أعلم – أيُ ذكرٍ لهذه المسألة لا من قريب ولا من بعيد. وبالتالي تأتي أهمية أرشيف وزارة الخارجية المصرية الذى يشكلُ قوامَ هذا البحث. ولعلى لا أكونُ مبالغًا إذا قلتُ أن هذه الدراسة ربما تكون فريدةً في تناول موضوعٍ يتعلقُ بالمصريينَ وأوضاعهم من القوانين العنصرية في هذا الصقع البعيد في أقصى جنوب القارة الأفريقية، وبالتالي فهى ليست فريدةً في نوعيتها فقط، بل وفى اهتمامها أيضا.

وأما عن **الفترة الزمنية للموضوع فتبدأ بعام ١٩٤٩**؛ حيث ظهرت فى هذا العام مسألة تحديد مركز المصريين من الفروق اللونية فى أعقاب زيارة القمص المصرى أيوب الأنبا بيشوى، مندوب نيافة البطريرك، لاتحاد جنوب أفريقيا وأُثيرت أزمةُ اعتبارهِ من الملونينَ. أضف إلى ذلك، أنه بعدما تقررَ رفعُ التمثيلِ القنصلى المصرى في اتحاد جنوب أفريقيا إلى تمثيل سياسى في ذلك العام، من قنصلية في الكيب إلى مفوضية مركزها بريتوريا، فأرادت الحكومة المصرية تصحيح وضع رعاياها رسميًا في جنوب أفريقيا بالنسبة للقوانين العنصرية المعمول بها فيه قبل إتمام هذه الخطوة. وتتوقف الدراسة عند عام **١٩٥٨**، حيث قرنت حكومة الاتحاد لأول مرة مواطنى الجمهورية العربية المتحدة بالأوروبيين، واعترفت فى سند رسمى بمساواتهم بتلك الفئة الممتازة فى نظر حكومة الاتحاد.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على سؤالٍ رئيسٍ مفادُه، **ما هو وضع المصريين من القوانين العنصرية في اتحاد جنوب أفريقيا في الفترة محل**

الدراسة، بمعنى، هل كانوا يُعاملون كالملونين أم كالأوروبيين؟ وما هو موقف الحكومة المصرية من ذلك؟ وما هى الظروف التاريخية لتغير الموقف منهم وذلك بين عهدي الملكية والجمهورية؟.

وقد حاول البحثُ الإجابةَ على هذا السؤال من خلال المحاور الستة التالية:

أولاً- الأوضاع العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا.

ثانيًا- وضع المصريين من القوانين العنصرية فى الاتحاد قبل عام ١٩٤٩.

ثالثًا- زيارة القمص المصرى الأنبا بيشوى للاتحاد وظهور مسألة تحديد مركز المصريين القانونى من الحاجز اللوني والعرقي.

رابعًا- طلب القنصلية المصرية بالكيب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين.

خامسًا- قرار الحاكم العام لإقليم الكيب بشأن معاملة المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور.

سادسًا- مساواة المصريين رسميًا بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٥٨.

أولاً- الأوضاع العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا:

عانت الأجناس الملونة فى اتحاد جنوب أفريقيا[١] الحرمان من كثير من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حرمانًا ردهم إلى مرتبة العبودية الحقيقية. وربما كان اتحاد جنوب أفريقيا هو البلد الوحيد فى العالم الذى كانت تُطبق فيه أفظع ألوان التفرقة العنصرية، بل وتتخذ الحكومة منها أساسًا لسياستها الداخلية. وكانت جميع الأجناس الملونة ضحايا قوانين التفرقة العنصرية الجائرة وتطبيقاتها؛ حيث وضعتهم موضع التبعية المطلقة، ولم يُعاملوا باعتبارهم كائنات إنسانية بسبب سواد لونهم. وقد أحسنت المفوضية المصرية ببريتوريا إذ رصدت هذه الأوضاع العنصرية في تقريرٍ سريٍ مهمٍ لها إلى وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٥٤، وهو عبارة عن دراسة شاملة لهذه القوانين تبين مدى الحرمان من الحقوق والحريات الذى كانت تعانيه الأجناس الملونة من فرض مثل هذه القوانين.

فقد ارتبطت الحياة فى جنوب أفريقيا ارتباطًا وثيقًا بأوضاعها المعقدة على الصعيد السكانى والاقتصادى والسياسى، وكان لتعدد الجماعات السكانية واختلافها حضاريًا وتباين توزيع الثروات فيما بينها، أثره فى تعقد الأنماط الحياتية فى الاتحاد بشكلٍ فاقَ غيره من بلدان القارة الأفريقية، حتى تلك التى مارست السياسات العنصرية من بلدان الجنوب الأفريقى فى ذات الفترة. فقد جاء اتحاد جنوب أفريقيا على رأس تلك الدول التى عانت من ويلات تلك الممارسات التى قامت فى الأساس على تفتيت السكان بتصنيفهم على أسس لونية وعرقية كالآتى: البيض (الأوروبيين)، والملونين والآسيويين والسود الأفارقة[٢]. وقد اختلفت أوضاع هذه العناصر والأجناس تبعًا لاختلاف لون

البشرة، ولا عجب إذًا أنه كلما كان لون البشرة داكنًا كانت الحياة قاسية مظلمة، والعكس صحيح.

فقد تكوّن **سكان اتحاد جنوب أفريقيا** من الأعراق التالية: البيض أو الأوروبيون، الأفارقة، الملونون، الأسيويون. أما **الأفريقيون** فهم السكان الأصليون في الاتحاد وينحدرون من أصل زنجى، ويُطلق عليهم اسم الوطنيون Natives في التشريعات واللوائح التي تتعلق بهم. وهم العامل المنسى فى تاريخ جنوب أفريقيا، وأغلب الكتابات عن التاريخ الأفريقى تُعد فى الحقيقة تأريخًا للأوروبيين فى أفريقيا، وخاصة فى الجنوب الأفريقى[٣]. ويمثل الأفارقة الغالبية العظمى من سكان جنوب أفريقيا، وهم أصحاب الأرض الأصليون، وهم كذلك العنصر الأضعف الذى عانى من ويلات التفنن فى تفتيت مجتمعاتهم واغتصاب أراضيهم على أيدى الأقلية البيضاء.

وينتمى **الأفارقةُ** إلى ثلاثِ مجموعاتٍ رئيسة هى البوشمن والهوتنتوت والبانتو، وكان هذا التقسيم القبلى الإثنى سبب ضعف الأغلبية الأفريقية مما أدى إلى ضياع ميزة التفوق العددى، فلم تتعاون تلك المجموعات القبلية لتحسين وضعها السيئ، بل كانت كل قبيلة وبالاً على الأخرى ويدًا للبيض على الأفارقة. وبالتالى استطاع البيض أصحاب القوة والسلاح التوسع على حساب القبائل الأفريقية، فاستولوا على الأرض والماشية وافتعلوا أسباب الصراع والقتال لكى يطردوا الأفارقة من أرضهم، وينتهى الأمر فى كل مرة بعزلهم فى معازل ضيقة[٤].

وأما **البيض أو الأوروبيون** فهم الأشخاص الذين ينحدرون من أصول أوروبية، إلا أن التسمية المرتبطة باللون كانت نتاجًا لاتباع سياسة لونية سار عليها المستوطنون الأُوَلْ منذ وطأت أقدامهم جنوب أفريقيا مع وصول

الهولنديين عام ١٦٥٢. والبيض قسمان: **الأفريكانرز** Afrikaners وهم سلالة الهولنديين وغيرهم ممن استوطنوا البلاد أيام الحكم الهولندى (١٦٥٢-١٨٠٦)، ولغتهم صورة محرفة للغة الهولندية القديمة وتسمى الأفريكانز Afrikaans. وأُطلق على الهولنديين اسم البوير Boer الذى يعنى الفلاحين، نظرًا لأن الغالبية العظمى منهم كانت من الفلاحين، ثم أُطلق عليهم "الأفريكانريون" Afrikaner، تمييزًا لهم عن غيرهم من الأوروبيين الآخرين، الذين وصلوا إلى جنوب أفريقيا بعدهم، ولكن احتفظ عدد منهم بهويته الهولندية الأصلية ولم يتخل عنها(٥).

وهكذا ترادفت الألفاظ الثلاثة **البوير والأفريكانريون والهولنديون** لتشير إلى العنصر الذى عدّ نفسه عنصرًا نقيًا ويجب أن يحافظ على نقائه المزعوم، لكى يتمكن من تسيير الأمور بالكيفية التى يريدها ليحفظ هذا النقاء العنصرى. أما القسم الثانى، فهم **المتحدثون باللغة الإنجليزية** English-Speaking، وهم سلالة البريطانيين الذين استوطنوا البلاد ولغتهم هى الإنجليزية. وأغلبية البيض من الأفريكانرز بنسبة ٦٥% من التعداد العام للبيض(٦). وكانت إحدى الاختلافات الرئيسة بين الإنجليز والأفريكانرز هو الموقف فيما يتعلق بغير الأوروبيين(٧). على أن ذلك لا يعنى كبير اختلاف بين الطرفين، فسرعان ما يتبين أن الإنجليز لا يختلفون كثيرًا عن الهولنديين، بل وإن الطرفين تقاربا وتبادلا المصالح فى مواجهة الأفارقة.

أما **العنصر الثالث فهم الملونون** وهم الأشخاص المنحدرون من أصل أوروبى وأفريقى معا، وكانوا يقيمون عادة بإقليم الكيب ويشار إليهم أحيانا باسم Cape Coloured People. ويُضاف إليهم عنصر آخر هم ملايو الكاب Cape Malay، وهم سلالة المنفيين السياسيين الذين قدموا من جزيرة جاوة في

الأيام الأولى من استيطان الهولنديين بالكيب. وقد احتفظوا بعقيدتهم الإسلامية وكانوا يوجدون أيضا بإقليم الكيب[٨]. وقد اتسمت الجماعة الملونة باكتسابها مكانة اجتماعية وسطى بين الأفارقة والأوروبيين. ودرجت القنصلية الملكية المصرية منذ إنشائها على سياسة المؤازرة والعطف على مسلمى جنوب أفريقيا من الملايو، والعمل على تعليم أبناءهم في الأزهر الشريف بالمجان وإمداد مدارسهم بالكتب والمساعدات المالية وتسهيل سفر حجاجهم إلى الحجاز. وإزاء ذلك، كان مسلمو الاتحاد يكنون لمصر الحب والإخلاص ويعدونها وطنهم الروحى[٩].

أما **العنصر الرابع فهم الأسيويون** Asiatics. ويُعرف الآسيوي في تشريعات جنوب أفريقيا بأنه كل من ينتمى إلى أصل أو قبيلة تستوطن القارة الآسيوية مع استبعاد اليهود والسوريين والأتراك وملايو الكيب. ويبلغ تعداد الأشخاص من أصل هندى ٩٨% من الأسيويين، أما الباقى فأغلبهم من الصينيين. وجميع هذه الأجناس المشار إليها يعدها القانون في اتحاد جنوب أفريقيا مواطنين (من الدرجة الثانية)[١٠]. وتصف حكومة جنوب أفريقيا سياستها العنصرية بأنها "أربعة تيارات" للتنمية الموازية لمجموعاتها العرقية الأربع، وتؤكد أن سكانها يشكلون عدة أمم، ولذلك يجب أن يكون لكل أمة إقليمها الخاص[١١].

وبلغ مجموع سكان اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٥٤ ١٢,٦٤٦,٣٧٥ (اثنا عشر مليونًا وستمائة وستة وأربعين ألفًا وثلاثمائة وخمسة وسبعون نسمة)، موزعون بحسب الأقاليم والأجناس كالتالى:

الإقليم	البيض	الأسيويون	ملايو الكاب	الملونون	الأفريقيون	المجموع
الكيب	٩٣٥,٦٧٤	١٧,٥٢٨	٥٦,٥٤٢	٩٢٣,٩١٤	٢,٤٨٣,٦٥٢	٤,٤١٧,٣٣٠
ناتال	٢٧٤,٤٦٨	٣٩٩,٦٨	٠,٩٨٣	٣٠,٥٦٧	١,٨٠٣,٣٤٧	٢,٤٠٨,٤٣٣
الترنسفال	١,٢٠٥,٤٥٨	٤٨,٨٩٢	٥,٩١٣	٦٩,٥٠٢	٣,٤٧٢,٦٤٠	٤,٨٠٢,٤٠٥
الأورانج الحرة	٢٢٧,٥٨٧	٠,٠١٦	٠,١١٩	١٤,٧٨٣	٧٧٥,٧٠٢	١,٠١٨,٢٠٧
المجموع	٢,٦٤٣,٥٨٧	٣٦٥,٥٢٤	٦٣,٥٥٧	١,٠٨٣,٧٦٦	٨,٥٣٥,٣٤١	١٢,٦٤٦,٣٧٥

المصدر:

- تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص ٢.
- Van den Berghe, Pierre: South Africa: A study in Conflict, Berekley, University of California Press, 1967, p. 290.

ووفقا لقانون تسجيل السكان، كان يجب تصنيف كل شخص في جنوب أفريقيا وإدخاله في سجل السكان وفقًا لتصنيفه؛ إذ كان للتصنيف العنصري أهمية قصوى لسكان جنوب أفريقيا. وبناءً على ذلك تقرر الحكومة أين وكيف يمكنهم العيش، ونوع العمل الذي يتمتعون به، وحياتهم الشخصية والاجتماعية والسياسية – بصفة عامة، ومدى حريتهم وحقوقهم كبشر[١٢]. وقد حاول الباحث الوصول أو الحصول على إحصاء بعدد المصريين الموجودين فى اتحاد جنوب أفريقيا، لكن ضنّت المصادر والمراجع بذلك.

وكان الأفارقةُ موزعين بالمناطق المختلفة كالتالى: المعازل الوطنية والمناطق الوطنية الأخرى ٤٠%، مزارع الأوروبيين ٣٢%، مناطق المدن ١٨%، وكانت أداة الحكم كلها بيد الجنس الأبيض الذى لم يتجاوز عدده ٢٠% من مجموع السكان في الاتحاد، بل ويمتلك أيضا جميع مصادر الثروة. وقد بلغ مقدار الدخل العام حسب الأرقام الرسمية ١,٢١٤,٠٠٠,٠٠٠ (مليار ومئتان وأربعة عشر مليونا) من الجنيهات، ٨٠% منه يخص البيض وبالتالي يُعدون في مصاف أرقى المجموعات الإنسانية من حيث الدخل[١٣]. وكان هذا الفرق الشاسع بين دخل البيض ودخل الملونين والأفارقة حائلاً دون تقدم غير البيض بسبب التشريعات المجحفة وحرمان هذه الطبقات من الحقوق السياسية وحصر الفرص الاقتصادية أمامها.

وكان كلما ازداد الوعى السياسى للأجناس الملونة ازدادت حكومة الاتحاد إمعانًا في سلب حقوقهم. وفى عام ١٩٤٨ تولت مقاليد الأمور بالاتحاد حكومة الحزب الوطنى، وأعلنت أن السياسة التي تسير عليها هي سياسة التفرقة العنصرية "الأبارتهيد"[١٤]. ومنذ ذلك الوقت صدرت كثير من التشريعات والقوانين العنصرية التي تثبت سيادة البيض على الملونين وتجعلها أبدية.

وكان في مقدمة مظاهر حرمان الوطنيين من حقوقهم الطبيعية، وأشدها كرهًا، القيود التي فرضها الحكام البيض على **حرية انتقال هؤلاء السود**. ففي جميع الأقاليم التي تألف منها اتحاد جنوب أفريقيا، اتخذت السلطات إجراءات تقييد انتقال الوطنيين ضمانًا لصالح الرجل الأبيض. وكان على الوطنى أو غير الأبيض أن يحمل معه عددًا من الوثائق، ويقوم ببعض الإجراءات التي كان يتحتم عليه القيام بها وفقًا لقوانين التجول Pass-Laws بالاتحاد. وكان التقصير في الحصول على هذه الوثائق أو استكمال تلك الإجراءات جريمة

يُعَاقب عليها بالسجن. وبالتالي كان يُقضى بالسجن على عدد كبير من الوطنيين إما بسبب جهلهم بهذه الإجراءات، أو لرغبتهم في التهرب من العمل الشاق في المزارع والمناجم مفضلين البحث عن عمل بالمدن. وقد بلغ عدد من صدرت ضدهم أحكامًا حسب ما أصدره مكتب الإحصاء والتعداد بالاتحاد عام ١٩٥٢ ٢٠٠,٠١١ (مئتا ألف وأحد عشر) أفريقيًا(١٥). وكانت قوانين التجول تُتخذ كوسيلة لبث الرعب والفزع في نفوس هؤلاء الأفارقة، وآية ذلك الحملات التفتيشية التي كان يشنها رجال البوليس في منتصف الليل على الأحياء الآهلة بالوطنيين والقريبة من المدن.

ولم يرغب الوطنيون في العمل في مزارع الأوروبيين بسبب المعاملة القاسية وساعات العمل الطويلة والأجور الزهيدة، وكانوا يفضلون الأعمال الصناعية بالمدن حيث الأجر أكبر نسبيًا وساعات العمل محددة. ومن ثمّ اجتذبت المدنُ عددًا كبيرًا منهم وترتب على ذلك نقصًا في اليد العاملة بالمزارع الأوروبية. وبالتالي اتجهت النية إلى تشديد قوانين التجول لمنعهم من الانتقال إلى المدن، فأصدرت حكومة الحزب الوطنى قانون إلغاء التصاريح وتوحيد وثائق السكان الأصليين لعام ١٩٥٢ Native Abolition of Passes and Consolidation of Documents Act, 1952، كان الغرض منه ليس فقط إبقاء الأفريقيين في معازلهم بل إجبار الموجودين منهم في المدن على العودة إلى المعازل. وقد وضع هذا القانون قواعد جديدة أكثر تعسفًا في السيطرة على تنقلاتهم(١٦).

وبموجب قانون Native Laws Amendment Act 1953، لم يُسمح للأفريقى بالبقاء في مدن البيض مدة تزيد عن ٧٢ ساعة بدون ترخيص إلا إذا كان مولودًا بها وأقام فيها إقامة دائمة، أو خدم صاحب عمل واحد مدة عشر سنوات على الأقل، أو أقام بها مدة ١٥ سنة دون أن يرتكب أية مخالفة.

ويقضى هذا القانون بأن أي أفريقى يفقد عمله يُصبح عرضه لترحيله بمعرفة السلطات إلى معازل الوطنيين، وللقادم الجديد إلى المدن للبحث عن عمل أن يجد عملاً في مدة محددة، كما أن للسلطات الحق في رفض الترخيص له بالبحث عن هذا العمل. كما أعطى هذا القانون الحق للسلطات ذات الاختصاص في نقل جماعة بل قبيلة بأسرها من مكان إلى مكان آخر إذا رأت ذلك. وتسرى القيود المفروضة على الانتقال على الآسيويين أيضا، وقد منع قانون تنظيم الهجرة The Immigrants Regulation Act, 1913 هجرة الآسيويين إلى اتحاد جنوب افريقيا وكان قد حظر على الآسيويين المستوطنين بالاتحاد، قبل صدوره، حق الانتقال من إقليم إلى آخر. وإذا اضطر أحد منهم إلى الانتقال إلى إقليم غير مقره الأصلي، كان عليه الحصول على إذن بذلك من موظف الهجرة المختص نظير دفع رسوم معينة ووضع تأمين نقدى ضمانًا لعودته إلى مقر إقامته(١٧).

ومنذ تولى حكومة الحزب الوطنى شئون البلاد، ازدادت القوانين الخاصة بالملونين وأخذت تبدى كثيرًا من التشدد في تطبيقها، ولم تعف هذه القوانين حتى الأطفال والأولاد الصغار من أخذ بصمات الأصابع للحصول على التصريحات أو التراخيص اللازمة لهم ولابد من التصديق عليها بشهود. وقد حدث كثيرًا أن رفضت السلطات منح الإذن للأبناء لمرافقة أمهاتهم إذا تعدد الموطن الأصلي للوالدين، واضطرت أمهات كثيرة إلى العودة إلى مواطنهن عند وفاة أزواجهن(١٨).

ويفيض تقرير المفوضية الملكية المصرية ببريتوريا بكثير من المعلومات والإجراءات التي يندى لها جبينُ الإنسانيةِ ويضيق المقامُ عن ذكرها، مثل قيود المهن، وقيود التجارة، وأجور غير الأوروبيين مقارنة بالأوروبيين، والعمل

الرخيص لمصلحة الرجل الأبيض، وقانون السادة والخدم، وتحريم النقابات، والضرائب، وحقوق التملك، ومسألة عزل غير البيض، والعنصرية في التعليم، بالإضافة إلى الأحوال الاجتماعية والحقوق السياسية. وقد انتهت المفوضية المصرية في تقريرها إلى أنه علاوة على حرمان الأفريقيين وغير البيض من حقوقهم السياسية، وحصر نشاطهم الاقتصادى، فإنهم يُعاملون دائما باعتبارهم كائنات بشرية منحطة، ويتحتم عليهم في كل الأحوال أداء فروض الطاعة والاحترام للرجل الأبيض وإلا تعرضوا للتأديب القاسى على يد البيض(١٩).

والسؤال الذى يفرض نفسه في هذا المقام: **ما هو وضع المصريين في اتحاد جنوب أفريقيا من هذه الفروقات اللونية، هل يُعاملون على أنهم ملونون أم بيض؟؟** وهو ما نحاول أن نجيب عليه في الصفحات التالية.

ثانيًا- وضع المصريين من القوانين العنصرية فى الاتحاد قبل عام ١٩٤٩:

أقامت جالية مصرية صغيرة فى اتحاد جنوب أفريقيا؛ حيث بدأ المصريون يهاجرون إليه فى وقت مبكر قبل وبعد الحرب العالمية الأولى(٢٠). وقد أنشئ التمثيل القنصلى المصرى فى اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٤٢(٢١)، ومن تلك السنة إلى عام ١٩٤٩ تعاقب فى وظيفة القنصل العام بالاتحاد أربعة من القناصل اتفقت كلمتهم على صعوبة مركز الممثلين القنصليين المصريين فى تلك البلاد ودقة موقفهم، نظرًا لإخضاع الرعايا المصريين لأحكام القوانين العنصرية الصارمة المعمول بها فى الاتحاد آنذاك(٢٢). وقد هال القناصل إدخال المصريين فى زمرة هذه الطبقات المنبوذة، فكتبوا فى ذلك التقارير المطولة شارحين ومطالبين بتصحيح الوضع بالنسبة للمصريين عملاً بالسوابق الموجودة التى استثنت الرعايا السوريين واللبنانيين والأتراك من أحكام هذه القوانين.

وبالتالي كان مركز المصريين تجاه القوانين العنصرية الخاصة بالتفريق بين الألوان فى اتحاد جنوب أفريقيا مركزًا غامضًا، على نحو ما بيّنته القنصلية المصرية بمدينة الكيب فى تقريرها السرى رقم ٢١٠ المؤرخ فى ١٩ يونيو ١٩٤٣. ولم يُثَر موضوعه رسميًا، ولو أنه أثير عمليًا فى حالات بعض الطلبة المصريين المارّين بالبلاد فى طريقهم من انجلترا إلى مصر وكذلك فى حالات البحارة المصريين(٢٣).

وكان موقف المصريين آنذاك تجاه هذا الموضوع هو أن كل حالة يُنظر إليها بذاتها؛ فالمصرى الحسن المظهر الذى لا يدعو لونه وملامحه للظن بتبعيته لأحد الشعوب الآسيوية أو الملونة، كان يُعامل معاملة الأوروبيين ويتمتع بكل حقوقهم وإلا عومل معاملة الملونين وطُبقت عليه القوانين الخاصة بهم، وحُرم من بعض حقوقه الطبيعية. وكان هذا الموقف فى غاية الحرج ولم يكن من الممكن قبوله، وخصوصًا إذا كان للشخص صفة قنصلية رسمية فإنه لم يكن يعوقه فقط فى أداء أعماله الرسمية، بل كان يجعل حياته فى تلك البلاد أمرًا مستحيلاً(٢٤).

وبالتالى عدّت القنصلية المصرية فى الكيب هذا الوضع وضعًا مهينًا غير مقبول ولا يتفق مع المساواة الواجب توافرها بين دولتين تتبادلان التمثيل القنصلى، ورأت القنصلية أنه من الفائدة بحث هذا الموضوع لإيجاد علاج له ليكون مركز المصريين فى الاتحاد مرتكزًا على أساس قانونى لا يحتمل المناقشة على غرار ما حدث للسوريين الذين أقرت لهم المحكمة العليا للاتحاد بصفتهم الأوروبية(٢٥).

وقد تضمنت مذكرة للإدارة السياسية بوزارة الخارجية إلى قنصل عام المملكة المصرية بمدينة الكيب، أمران مهمان مشتقان من تقارير القنصل العام المصرى هناك هما: **الأول**، إيفاد الأزهر الشريف عددًا من علمائه ليقوموا

بالإشراف على تربية الجيل الناشئ من أبناء الجاليات الإسلامية وتعليمهم أصول الدين الحنيف. **الثانى**، اقتراح تحديد مركز المصريين القانونى من حيث اعتبارهم من الأجناس الملونة أو غير الملونة وما يترتب على ذلك من نتائج[٢٦].

وبالتالى بدأت تظهر منذ ذلك الوقت مسألة وضع المصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا. وظهرت هذه المسألة أكثر من خلال معاملة سلطات اتحاد جنوب أفريقيا للمصريين المُرَحَلِيْن عن طريق جنوب أفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ وضعتهم فى نفس الأماكن المخصصة للملايو والهنود[٢٧]، على الرغم من أن مصر قد عاملت محاربي اتحاد جنوب أفريقيا فيها إبّان الحرب العالمية الثانية معاملة كريمة، إلى حد صدور مرسوم بإنشاء جَبّانة لموتى أسرى الحرب وجنود جنوب أفريقيا بمحافظة السويس واعتبارها من المنافع العامة ونقل قطعة الأرض اللازمة لهذا الغرض من أملاك الحكومة الخاصة إلى أملاكها العامة[٢٨].

وعندما وصلت البعثة القنصلية المصرية إلى الاتحاد فى يناير عام ١٩٤٣، كان من أوائل واجباتها شرح موقف مصر من الحرب العالمية الثانية عامة؛ إذ كان عهد معركة العلمين لا يزال قريبًا وقتئذ، وكان حديث القوم يدور حولها وحول موقف مصر من الحرب، وهو موقف كان غامضا عليهم لا يفهمونه على حقيقته. وبالتالى كان من أولى واجبات البعثة المصرية شرح الموقف وظروفه وملابساته مع بيان ما قامت به مصر من تنفيذ ما التزمت به بمقتضى محالفتها مع بريطانيا العظمى وما قدمته من مساعدات وخدمات جليلة كان لها أثرها فى إحراز النصر الذى تم فى شمال أفريقيا[٢٩].

كذلك صححت البعثة المصرية الكثير من الأخطاء التى كان يذيعها الجنود العائدون من مصر، وهى أخطاء ترجع إلى عدم فهمهم للحياة المصرية من جانبها السليم. وكان يزيد واجب البعثة صعوبة من هذه الوجهة ما اشتهر عن أهل الاتحاد من عدم الاهتمام بما يجرى خارج بلادهم. ثم واجهت البعثة جزءًا دقيقًا من عملها وهو منح التأشيرات اللازمة لذلك العدد الكبير من رجال الحرب العسكريين والمدنيين والفنيين الذين قضت الظروف الحربية بدخولهم أو بمرورهم بالأراضى المصرية. وقد عملت القنصلية المصرية على التسهيل لهم والتوفيق بين السرعة التى تتطلبها ظروف سفرهم، وهى لا تحتمل التأخير، وبين الاجراءات التى تتطلبها التعليمات العامة الخاصة بمنح التأشيرات(٣٠).

وقد أوصت القنصلية أن تنتهز مصر فرصة طلب حكومة الاتحاد تأييدها فى طلبها لضم أفريقيا الجنوبية الغربية إليها(٣١)، لتوكيد حقوقها وإجابة مطالبها وتصحيح وضع أبنائها والعمل على أن تعدل حكومة الاتحاد فى معاملة أهل البلاد من الملونين(٣٢).

غير أن القنصلية المصرية رأت فى عام ١٩٤٧ عدم إثارة المسألة، **فمن الناحية القانونية** كان القانون ينصب فى الواقع على الآسيويين حصرًا، وبما أن مصر ليست من آسيا فإنها تخرج بالتالى عن مدلول النص، ولا يمكن إدخالها من الوجهة القانونية ضمن المغضوب عليهم من جنوب أفريقيا إلا إذا فُسر الأمر تعنتًا وتعسفًا. وبالتالى ما دامت مصر خارجة عن مدلول النص ولم يحدث أن فُسر القانون ضد المصلحة المصرية، فكيف نطالب بتحديد موقفنا وهو لم يمس قانونًا بسوء، وكيف نضع أنفسنا فى الاتهام أو ننصب أنفسنا مدعين عن حق لم نُسْلَبَه(٣٣).

وقد دللت القنصلية على ذلك بأنه لم يكن يُسمح للمندوب السامى الهندى أو لقنصل الصين العام بالإقامة فى بريتوريا، فاتخذا من جوهانسبرج مكانًا للإقامة– وقد عُدل هذا الحظر بعد ذلك بالنسبة لرجال السلك السياسى– بينما عندما وصل القنصل العام المصرى إلى الكيب كان المارشال سمتس يتوق إلى أن يجعل مركز القنصلية فى بريتوريا، وعلم القنصل المصرى أنه كان ينتظر أن ترفع مصر تمثيلها إلى مفوضية. أضف إلى ذلك، عرف القنصل العام المصرى أيضا من أحد المصريين المقيمين فى الكاب– وكان متزوجًا من إمرأة ملونة ويعيش فى أوساط الملونين كأحد أفرادهم وهو رجل أمى كان يتاجر فى البقالة والخضروات– أنه كان حرٌ فى تنقلاته وغدواته وروحاته دون الحصول على إذن خاص بذلك كما هو متبع مع الأجناس الأخرى؛ إذ يكفى أن يذكر للبوليس أنه مصرى الجنسية فيفسح له الطريق على أساس أن القانون لا يمسه(٣٤).

ولذلك رأت القنصلية عدم إثارة الموضوع من جانب مصر إلا إذا وقع ما يدل على العكس، وفى هذه الحالة على مصر أن تتخذ أشد الإجراءات مهما كانت النتائج. هذا من الوجهة القانونية.

أما **من حيث الواقع**، فإن أغلب المصريين الذين كانوا يحضرون إلى جنوب أفريقيا كانوا من فئة البحارة الذين يتهافتون بمجرد وصولهم إلى البر على الاختلاط بالملونين والتردد على منتدياتهم وأمكنة السهر والشرب الخاصة بهم ويركنون إلى المتعة والراحة فى هذه الأوساط خصوصًا وأن متوسط حياة الأوروبى هناك فوق متناول هذه الفئة، ومن الطبيعى أنهم يفضلونهم حيث الرُخص والألفة. كما أن الأهالى والمحال فى جنوب أفريقيا عادة لا تفرق بين الأشخاص حسب جنسيتهم بل حسب ألوانهم وسحنتهم، فالعرف جرى بأن كل

أسمر هو هندى أو ملون. وإذا كان هناك رأىٌ يميلُ إلى مطالبة حكومة جنوب أفريقيا بالنص صراحة على مركز المصريين بين الأجناس التى تفرّق بينها القوانين فى جنوب أفريقيا كما تم للسوريين واللبنانيين، وكانوا معتبرين من ضمن الآسيويين، فإن القنصل العام المصرى كان يرى أننا سنحشر أنفسنا فى ذمرة فئة لم ينص عليها قانونًا ونعترف بمركب نقص لا أصل له(٣٥).

وقد وقعت عام ١٩٤٧ حادثة تتعلق بأحد الرعايا المصريين؛ فقد نمى إلى علم حضرة القنصل العام وقتئذ –الأستاذ صلاح الدين فاضل بك– أن السلطات المحلية قبضت على أحد الرعايا المصريين لأنه كان يشترى مشروبات روحية يوم السبت مخالفًا قانون غير الأوروبيين، فشن القنصل العام المصرى على المسئولين فى جنوب أفريقيا حملة شديدة مُشَرّفَة مطالبًا باعتبار المصريين كالأوروبيين ومهددًا. وكان أن أرسلت الحكومة مدير البوليس للاعتذار فى دار القنصلية المصرية والوعد بعدم تكرار الخطأ(٣٦).

ويبدو أن الظرف التاريخى العام يومئذ والفرصة لم تكن مواتية لمصر للقيام بعمل إيجابى، خصوصًا وأن المصريين كانوا يُعدون خارجين عن منطوق نص القانون. وربما كانت هذه الفرصة سانحة –إن كان هناك ثمة ما يوجب إثارة الموضوع– عندما كان المارشال سمتس يعمل على التقرب من مصر إبان الحرب العظمى الثانية، حيث كانت مصر تُضَيّفُ جيوشه وكان يطمع فى إبقاء مصر كنقطة فى دائرة الإمبراطورية البريطانية. ومعروف عنه أنه كان من أشد الحريصين على بنيانها وتوسيع رقعتها. أما فى عام ١٩٤٧ فمصر كانت تنسلخ من أفق هذه الأحلام، وهو ما كان يحز فى قلبه كصديق تشرشل الحميم المتشبع بروحه(٣٧).

وجاء موقف مصر المشرف فى هيئة الأمم المتحدة لمناهضة قيام الفروقات الطائفية فيه للأجناس والألوان ضغط فى تكثيف الإحساس النفسانى نحو مصر. فقد عاد المارشال سمتس مشبعًا بالهزيمة الماحقة وأنزلَ نقده على نشوء روح شرقية ملونة ضد المدنية الأوروبية البيضاء، وقسّم العالم إلى معسكرين أبيض وملون، ونادى بوجوب التضافر والعمل للمحافظة على سيطرة المدنية الأوروبية الغربية البيضاء. ولم يتورع- وهو من دعاة حماية الحريات والديمقراطيات ومن مؤسسى وثيقة الأطلنطى- من أن يُصرّح علنًا بما كان يجيش فى نفوس هؤلاء السادة من وجوب قيام فروقات جنسية ولونية هى فى الواقع لا تختلف كثيرًا عن مبادئ هتلر التى كانت موضع هجوم عنيف منظم فى دعاياتهم(٣٨).

وفى ظل هذه المعطيات رأت وزارة الخارجية المصرية الأخذ برأى القنصل العام المصرى فى الكيب بعدم إثارة هذه المسألة، نظرًا لوجاهة الأسباب التى أبداها ولأن مصر قد وقفت أيضا أمام هيئة الأمم المتحدة موقف المعارضة فى أمر طلب الاتحاد ضم أفريقيا الجنوبية الغربية إليه. ولا شك أن حكومة الاتحاد يومئذ كانت ستقاوم المشروع بكل شدة، وبالتالى فليس من الحكمة الخوض فى مشروع قد تكون مصر فى غنى عنه لاسيما أنه ليس لها فى تلك البلاد جالية بالمعنى المعروف أسوة بما للسوريين واللبنانيين هناك(٣٩). وقد كتبت وزارة الخارجية المصرية بهذا الخصوص إلى القنصلية المصرية فى الكاب لإفادتها بالموافقة على عدم المطالبة بتحديد مركز المصريين فى ذلك الوقت للأسباب السابقة(٤٠).

وبالتالى يتضح لنا من خلال العرض السابق للفترة قبل عام ١٩٤٩، أن الظرف التاريخى والمناخ العام فى الاتحاد خلال تلك الفترة لم يكن مواتٍ لإثارة

مسألة وضع المصريين من الفروقات اللونية فى الاتحاد بشكل رسمي، ولم يتم النص في قوانين اتحاد جنوب أفريقيا عن المصريين، وأن المصرى هناك يُعد نظريًا من الشعوب الآسيوية وعمليًا حسب حالة كل فرد من ناحية لون البشرة والمظهر.

ثالثًا- زيارة القمص المصرى الأنبا بيشوى للاتحاد وظهور مسألة تحديد مركز المصريين القانونى من الحاجز اللونى والعرقى:

أرسلت القنصلية المصرية العامة بالكيب فى ٩ يونيو ١٩٤٩ مذكرةً إلى وزارة الشئون الخارجية الجنوب أفريقية، بناءً على تعليمات وزارة الخارجية المصرية، بشأن طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وأن تكون التشريعات صريحةً فى ذلك، ثم أرسلت استعجالاً آخر في الثالث والعشرين من نفس الشهر(٤١). وقد تلقت القنصلية المصرية بالكيب من وزارة الشئون الخارجية بالاتحاد ما يفيد بأن الوزارة المذكورة تدرس وجهات نظر الجهات المختصة المختلفة فى أن يكون مركز المصريين من القوانين العنصرية ينص على اعتبارهم كالأوروبيين، وأنها ستوافى القنصلية بالرد فى أقرب فرصة. كما فَهِمَ القنصل المصرى العام من مدير الإدارة السياسية، الذى أُنيطت به الدراسة، أنه فى النية تعديل التشريع كما عُدّل قبل ذلك بالنسبة للأتراك الذين عُدوا كالأوروبيين. فى تلك الظروف، غادر القمص أيوب الأنبا بيشوى ميناء الاسكندرية ظهر يوم الأربعاء ٣١ أغسطس ١٩٤٩ على إحدى طائرات شركة الطيران الجوية البريطانية قاصدًا جوهانسبرج لتفقد شعب كنيسة جيرمستون(٤٢) هناك(٤٣).

وبالتالى فى هذه المرحلة الدقيقة الأخيرة، وصل إلى الاتحاد القمص الأنبا بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط لزيارة الكنائس القبطية التابعة للكنيسة

الحبشية فى الاتحاد. وبناءً على برقية وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩٤٩، أبرقت القنصلية فى حينه إلى وزارة الشئون الخارجية بالاتحاد لتقديم التسهيلات اللازمة له، فأفادت بأنها اتصلت بالجهات المختصة لتقديم تلك التسهيلات. وفى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ حضر حضرة القمص إلى القنصلية قادمًا من جوهانسبرج فى جولته بالاتحاد، وقد اضطر أن يستقل إحدى عربات السكة الحديدية الخاصة بغير الأوروبيين رغم احتجاجه، وطلب من القنصل تسهيل إقامته وسفره. وكان يحمل جواز سفر مصرى عليه تأشيرة مجانية من مفوضية الاتحاد بالقاهرة، بالدخول إلى الاتحاد لمدة شهرين(٤٤).

وقد بَيّنَ القنصل المصرى لحضرته خطأه غير المقصود لأنه صَحِبَ ملونًا فى تنقلاته، وهو ما يخالف تقاليد هذا البلد الذى يشدد فى الفصل بين الملونين وغير الملونين، لكنه اعتذر بأن أحدًا لم ينبهه إلى ذلك وبضرورة مصاحبة ذلك الشخص الملون لإرشاده إلى الكنائس المختلفة(٤٥).

ولدقة المرحلة التى كانت تمر بها القنصلية المصرية بالكيب، وحتى لا يكون التهاون سابقة ورضوخًا – لأن هذا الحادث كان محكًا test case– أعار القنصل العام بالكيب الموضوع أهمية بالغة، فاتصل بمدير إدارة الجوازات والجنسية، وهو ممثل وزارة الداخلية بمدينة الكيب، وبمدير السكك الحديدية أيضا، وأبدى لهما خطورة الموقف وبأنه صُدِمَ إذ علم أن مصريًا له مكانة أُهين بمعاملته كغير الأوروبيين مع وجود تمثيل بين البلدين الصديقين، وطلب إلى الثانى أن يُصلح هذا الخطأ فورًا بأن يأمر بحجز محل لحضرته فى العربات الخاصة بالأوروبيين لباقى رحلته فوعد بالاهتمام البالغ وبضرورة الرجوع إلى الجهات العليا. وإزاء ذلك حاول القنصل المصرى العام الاتصال بمستر فورسايث، وكيل وزارة الشئون الخارجية ببريتوريا، لمكالمته عن الحادث ولكنه لم

يتمكن، والغالب أنه كان يتهرب[٤٦]. وبالتالى يبدو أن القنصلية المصرية فى الكيب استغلت هذه المعاملة العنصرية لمندوب الكنيسة فراحت تطرح قضية معاملة المصريين اللونية بأنهم مثل الأوروبيين.

وفى صباح يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٤٩، أبلغ مدير السكك الحديدية القنصل المصرى العام أنه تلقى تعليمات تقضى بحجز ديوان ذى محلين لحضرة القس فى عربات الأوروبيين على أن يدفع ثمن المحل الإضافى بالديوان وأن يتناول الوجبات بداخله. بمعنى آخر، أن يبقى منفردًا داخل الديوان لمدة الرحلة إلى بورت إليزابيث ومداها يومين دون أن يختلط بالركاب وبأنه عُد من غير الأوروبيين. فأخبره القنصل العام المصرى بأن حضرة القس لن يسافر، وبأنه معنىٌ بالأمر مع وزارة الشئون الخارجية[٤٧].

وفى الأخير أمكن القنصل العام الاتصال تليفونيًا بالسيد فورسايث، وكيل وزارة الشئون الخارجية، فوجد أنه على علم بالحادث وذكر له أنه تقرر ما سبق تجنبًا لملاحظة قد تجرح القس من أحد من الركاب. فأشار حضرة القنصل العام المصرى إلى أن القس المحترم قد زار الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن القنصلية المصرية لتتغاضى عن خطأ رجل الشارع لكنها لن تقبل من الحكومة المسئولة. وأشار أيضا أنه يعمل ما وسعه الجهد للمحافظة على العلاقة الطيبة بين البلدين، ولذلك احتفظ بمذكرة احتجاج شديد على الحادث بين يديه يطلب فيها الترضية الكاملة من الحكومة وإلا اضُطر إلى رفع الأمر إلى الحكومة المصرية. وأضاف القنصل "أرجو أن تعلم سعادتكم أننا بلدٌ مستقلٌ، لنا سيادتُنا ونسيطرُ على شمال شرقىّ القارة، ولنا حكومة وطنية مثلكم تحافظ على الشعور الوطنى، فإذا لم تفلحوا سعادتكم فورًا فى أن تكون التعليمات صريحة فى أن يُعَامل القس المصرى كما تُعَاملون وكما أُعامل أنا، فأرجو التكرم بإخطارى

لأقوم بواجبى كاملاً". فقال السيد فورسايث سأعمل جهدى، وأنه سيتصل بوزير المواصلات، وسيخطر القنصلية[٤٨].

وقد أخطر السيد فورسايث القنصل المصرى بعد المحادثة بساعة أن الأوامر قد صدرت إلى مدير السكك الحديدية فى الكيب بأن يحجز لحضرة القس الديوان المطلوب ومنضدة فى عربة الأكل العمومية الخاصة بالأوروبيين فى جميع تنقلاته. وسافر القمص بيشوى فى رحلته ممتنًا. ومنذ ذلك الحين بدأت مسألة وضع المصريين من القوانين العنصرية فى الاتحاد تأخذ الاتجاه إلى النص صراحة على أن يُعَاملوا كالأوروبيين. وكان القنصل المصرى العام فى الكيب يرجو أن يكون هذا الحادث الذى أثاره محكًا فترد الحكومة رسميًا على مذكرة القنصلية المؤرخة فى ١١ يونيو ١٩٤٩ بتعديل التشريع كما فعلت بالنسبة للأتراك فاستثنتهم من قانون الآسيويين – وهم فى مصاف الملونين والوطنيين – وعُدوا كالأوروبيين، فترد للمصريين كرامتهم، لأنهم كانوا لايزالون معتبرين طبقًا للتشريع الموجود آنذاك مواطنين أفريقيين African Natives[٤٩].

كما طلب القنصل العام المصرى من وزارة الخارجية المصرية ألا يُرفع التمثيل المصرى إلى مفوضية فى هذا البلد الذى يضع المصريين فى مرتبة العبيد حتى يُعَدّل التشريع فى مصلحة المصريين، كما سبق وعُدّل لغيرهم (اليهود واللبنانيين والأتراك)، حفظًا لسمعة المصريين وتمشيًا مع مطلب القنصلية[٥٠]. وهكذا لم تلن حكومة الاتحاد عن موقفها إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة الملكية المصرية.

وقد أفادت القنصلية المصرية بأنها بعد أن بعثت بمذكرتها إلى وزارة الشئون الخارجية ببريتوريا لتسجل حادث القمص بيشوى مندوب بطريرك

الأقباط وتستعجل الرد النهائي على مطلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، تلقت من السيد فورسايث تلغرافًا يُصوّر الحادث بطريقة بريئة ليستبعد تبعة السلطات العليا عنه، فردت القنصلية عليه في نفس اليوم لتسجل الأمور على حقيقتها. وأخيرًا بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٩ تلقت القنصلية المصرية من وزارة الشئون الخارجية مذكرة بشأن زيارة الأب بيشوى للاتحاد يتضح منها أن حكومة الاتحاد كانت ترغب عن الاعتراف بمسئوليتها في حادث القمص بيشوى وبالتالي الاعتذار عنه(٥١).

وهكذا تدخلت القنصلية المصرية العامة فى مدينة الكيب لدى السلطات المختصة فى الاتحاد، رغبةً فى حَمْلِها على السماح مستقبلاً للقمص المصرى فى الانتقال بعربات السكة الحديد المخصصة للأوروبيين ولاستعجال البت فيما طُلب إلى سلطات الاتحاد تقريره من عدم اعتبار المصريين من الأجناس الملونة، ومعاملتهم تبعًا لذلك نفس المعاملة التى يلقاها رعايا الدول الأوروبية. وبالتالى انتهت المساعى التى قامت بها القنصلية المصرية إلى السماح لحضرة مندوب الكنيسة المرقسية بالسفر فى نفس العربات المخصصة للأوروبيين.

وقد رأت القنصلية المصرية أن الوطنيين السود الذين كانوا يتبعون الكنائس القبطية فى الاتحاد، هم الذين تُطَبّق عليهم القوانين العنصرية، وبالتالى سيُعد الكاهن الذى يتولى شئونهم الدينية فى وضعهم. لذا اقترحت صرف النظر عن إيفاد كاهن من قبل الكنيسة المرقسية تفاديًا لما قد ينشأ عن ذلك من الصعوبات(٥٢).

رابعًا- طلب القنصلية المصرية بالكيب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين:

استجابت وزارة الخارجية المصرية للرغبة التى أبداها الرجال الرسميون فى الاتحاد وقررت رفع قنصليتها العامة فى مدينة الكاب إلى مفوضية مركزها

بريتوريا، وأدرجت الاعتمادات اللازمة لذلك فى الميزانية. ورأت الوزارة الوقت مناسبًا لانتهاز هذه الفرصة السانحة لتصحيح الوضع فكلفت قنصلها العام فى الكيب بالاتصال بالسلطات المختصة فى الاتحاد وإعلامها بمناسبة دخول العلاقات بين البلدين فى دور ودى جديد أنه يهم الحكومة المصرية أن يكون مركز المصريين من القوانين العنصرية المعمول بها فى الاتحاد ظاهرًا لا لبس فيه، بأن تكون التعليمات صريحة فى اعتبارهم كالاوروبيين، لهم ما لهم من حقوق(٥٣).

فقد أرسلت القنصلية المصرية بالكيب فى ٩ يونيو ١٩٤٩ مذكرتها الأولى إلى وزارة الشئون الخارجية الجنوب أفريقية، بناءً على تعليمات وزارة الخارجية المصرية، بشأن طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، وذيلتها برجاء الإفادة بالرد في أقرب فرصة نظرًا لقرب إنشاء مفوضية ملكية بجنوب أفريقيا وأن تكون التشريعات صريحة فى ذلك، على نحو ما ذكرنا سلفًا. ويبدو أن تلك المذكرة قد أوقعت الحكومة العنصرية فى ربكة لأنها لم تكن قد ردت عليها رغم استعجال القنصلية لها بمذكرة لاحقة بتاريخ ٢٣ يونيو و١١ يوليو من نفس العام، ثم في ١٥ أغسطس بخطاب خاص إلى مستر فورسايث وكيل وزارة الشئون الخارجية بناءً على طلبه، وأخيرًا في ٢٦ سبتمبر إثر اعتبار القمص بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط كالملونين وعدول الحكومة عن ذلك بعد تدخل القنصلية الشديد(٥٤).

وباتصال تليفونى من القنصل العام المصرى بوكيل وزارة الشئون الخارجية مستر فورسايث، ذكر له أن الوزارة المذكورة أولت هذا الموضوع كامل عنايتها وهى بدورها فى انتظار رد وزارتى العدل والداخلية الجنوب أفريقيتين؛ حيث تُدْرَسْ المذكرة بواسطة القانونيين Law Advisors مما يتطلب بعض

الوقت[٥٥]، هذا مع العلم أن حكومة الجنرال سمتس كانت قد سارعت في يوليو عام ١٩٤٨ إلى إجابة مندوب تركيا في هيئة الأمم المتحدة إلى نفس مطلب القنصلية المصرية وعدّت الأتراك فورًا كالأوروبيين، ثم عُدّل التشريع بقانون وافق عليه البرلمان فيما بعد[٥٦].

والواقع أن حكومة الاتحاد كانت تَضنّ بتصريحاتها الرسمية، ولكنها لا تعبأ بتصريحاتها الشفوية على نحو ما جرى فى حالة الرعية المصرى الذى قبضت عليه السلطات المحلية عام ١٩٤٧، حيث لم ترد رسميًا حتى يوليو ١٩٤٩ على مذكرات القنصلية بالإيجاب رغم استعجالها لها سوى بأنها مهتمة بالأمر وبالرد فى أقرب فرصة، ولم يُثَر الموضوع بعد سفره. إن مأساة سحب الحكومة التركية لممثلها إثر اعتبار حكومة الاتحاد الأتراك كالآسيويين وتطبيق قوانين الملونين عليهم[٥٧]، كانت لا تزال ماثلة فى أذهان الحكومة ولم يكن لتكررها فى ذلك الوقت الذى كانت تعمل فيه جاهدةً على توسيع تمثيلها الدبلوماسى وتوثيق علاقاتها بالدول الأفريقية وعلى رأسها مصر. وقد أشار القنصل العام إلى أنه سيذكّر وزارة الشئون الخارجية مرة أخرى بمذكرة القنصلية التى كان قد مضى عليها حوالى شهر، وأنه سيحادث وكيل هذه الوزارة تليفونيًا فى بريتوريا مشيرًا إلى أن تأخر الرد دون مبرر قد يجعل الحكومة المصرية تفكرُ خلافًا لما هو مبتغى[٥٨]. وربما كانت حكومة الاتحاد تنتظر عودة مستشارها الأكبر، مستر تيفاتر، أواخر شهر يوليو ١٩٤٩، وهو الذى كان يتعهد صلات الاتحاد بالبلاد الأجنبية قبل البتّ بتصريح[٥٩].

كما أن تقديم المذكرة المشار إليها كان قد صاحب أوقاتًا غير عادية كقرب انتهاء الدورة البرلمانية ونظر قانون الجنسية الجديد وكفاح الوزارة لمدة أسبوعين لمروره فى المجلسين ثم انتقال الحكومة إلى بريتوريا وحاجة الوزراء إلى الراحة

بعد عناء الدورة البرلمانية، كما يظهر من القصاصة المرفقة بالمذكرة من جريدة Cape Times المحلية التى قالت بأن الوزراء يقضون أجازاتهم، وأن الوزارة لن تستكمل هيئتها فى بريتوريا قبل يوليو ١٩٤٩.

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا: لماذا ماطلت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا ولم تجب طلب وزارة الخارجية المصرية إلى مساواة المصريين بالأوروبيين فى الاتحاد؟؟

يبدو أن ذلك كان يرجع، فى تقدير القنصلية الملكية المصرية العامة بالكيب، إلى عدة أسباب هى:

١- أن حكومة الدكتور مالان كانت تتبع، بشدة وصرامة، سياسة الإذلال والتشريد نحو غير الأوروبيين، على نحو ما ظهر من خُطب مالان. فشاغل الحكومة الأوحد آنذاك كان تنفيذ سياسة الأبارتهيد بين السود والبيض بزعم حماية الجنس الأبيض والمدنية الأوروبية فى البلاد.

٢- كانت حكومة الاتحاد يومئذ تجزع من كل ما من شأنه رفع الروح المعنوية بين الوطنيين. فقد قامت قيامتها لزواج رئيس قبائل بتشوانالاند[٦٠] من إنجليزية بيضاء. ولما كان المصريون مواطنين أفريقيين African natives باعتبار نص القانون فكيف يكون رد الفعل نحو الوطنيين إذا اعتبر المصريين كالأوروبيين؟ وبالتالى هذا السؤال كان يدور فى أذهان هؤلاء المتعصبين.

٣- كانت حكومة الاتحاد تعمل جاهدة على تقوية علاقاتها بالدول الأوروبية المستعمِرَة لأفريقيا، حفظًا للجنس الأبيض والمدنية الأوروبية فى القارة[٦١]. لذلك ربما كانت جنوب أفريقيا تسعى إلى إنشاء حلف أفريقى بين الدول الأوروبية المستعمرة فقط، وربما كانت زيارة مستر

تيفاتر لمصر للتمويه بدليل أنه ذكر للقنصل المصرى قبل سفره أنه سيزور الحبشة ثم أهمل هذه الزيارة لأن الأحباش فى مرتبة الوطنيين.

٤- أن حكومة الاتحاد التى كانت مؤلفة من الأفريكانرز المتغطرسين الذين لم يزر معظمهم الخارج، وبالتالى كانت تجهل النهضة الوطنية المصرية ومدى الاستقلال المصرى وسيطرته على مواصلاته ومركز مصر باعتبارها كبرى الدول الأفريقية، وكانت تلك الحكومة تقيس مصر بالوطنيين الأفارقة المغلوبين على أمرهم، وربما لو أحسوا بقوة مصر لما جرأوا على إهمال طلبها.

وقد أشار السيد شامل فتحى، القنصل المصرى العام فى الكيب، إلى أن حادث إصرار الحكومة على اعتبار حضرة القمص بيشوى مندوب نيافة البطريرك كالملونين، كان محكًا ولم تلن الحكومة العنصرية عن موقفها مدى يومين كاملين إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة الملكية لاتخاذ تدابير مؤسفة. وبالتالى كانت القنصلية المصرية ترى أنه إذا أردنا أن نحصل من هذه الحكومة –التى تضع المصريين فى مرتبة العبيد– على مطلبنا الذى أصبح التهاون فيه حطًا لكرامتنا بعد إثارته من جانب مصر وإهماله من جانب حكومة الاتحاد، فيجب أن تكون مصر حازمة صريحة تضع النقاط فوق الحروف لإشعارهم بقوة الدولة المصرية، وبأنها إذا لم تتلق ردًا فى مدة معقولة فستعتبر الطلب مرفوضًا وستضطر إلى اتخاذ تدابير مؤسفة(٦٢).

وقد رأت **الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية** أنه طالما أُثير الموضوع بصفة رسمية فلا يمكن النكوص آنذاك ويجب السير فيه إلى نهاية الشوط، خاصة وأنه مطلب عادل. فالمسائل العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا من المسائل الداخلية الشائكة التى لا تعنينا ما دامت لا تمس مصالح الرعايا

المصريين وحقوقهم الثابتة. وإذا كان مرجع سن القوانين العنصرية إلى حق الدفاع المشروع عن النفس؛ إذ بهذه القوانين يتحصن مليونان من البيض ضد ثمانية ملايين من سكان البلاد الأصليين، فإن المصريين كانوا بمنأى عن هذه المناورات وكل ما يهمهم أن تكون كرامتهم محفوظة وحقهم معترفًا به. لذلك اقترحت الإدارة التدرج فى وسائل الضغط على حكومة الاتحاد للوصول إلى هذا الغرض. فبدأت باستدعاء القائم بأعمال مفوضية الاتحاد فى مصر وإحاطته علمًا بجوانب الموضوع وبالأهمية التى تعلقها الوزارة على إجابة هذا الطلب، وإفهامه بصراحة أن رفع القنصلية فى الكيب إلى مفوضية ولو أنه تقرر فعلاً إلا أنه لن يُنفذ ما دام الموضوعُ معلقًا. ويُعطى له الوقت الكافى للرجوع إلى حكومته للحصول على إجابتها، فإن لم ينجح هذا المسعى تكون الوزارة عندئذ فى حل من اتخاذ إجراءات أخرى أشد قد يكون من بينها إغلاق القنصلية المصرية فى الكيب(٦٣).

ولما كانت الحكومة الملكية المصرية تعتزم **رفع تمثيلها السياسى فى الاتحاد من قنصلية إلى مفوضية**، فقد انتهز القنصل العام المصرى، شامل فتحى، وطلب يوم ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ من مستر بروس، مدير إدارة المراسم بوزارة الشئون الخارجية ببريتوريا، أن يحدد موعدًا لمقابلة الدكتور مالان رئيس الحكومة ووزير الخارجية، لعرض مسألة طلب اعتبار المصريين رسميًا على قدم المساواة مع الأوروبيين، موضحًا تاريخ الموضوع الذى استطال لأكثر من أربعة أشهر ولم يصل رد قاطع، ومهددًا بأنه لا يستطيع أن يطلب إلى الحكومة المصرية أن تنتظر أكثر من ذلك خاصة وقد وافقت حكومة الاتحاد فورًا قبل عام على مثل مطلب الحكومة المصرية للحكومة التركية وعدّلت التشريع فيما

بعد خلال الدورة البرلمانية[٦٤]. وقد رد مستر بروس بالأسف لما حصل ووعد القنصل المصرى بإخطاره بموعد المقابلة فى أقرب وقت.

وفى السابع عشر من أكتوبر ١٩٤٩ تحدث القنصل العام مع مستر فورسايث وكيل وزارة الخارجية، موضحًا له أن وزارة الشئون الخارجية تجد صعوبة فى الإجابة على مطلب الحكومة المصرية بكلمة نعم أو لا منذ أكثر من أربعة أشهر، وأنه يَعُدُ هذا التراخى بمثابة الرفض وأنه يود أن يشرح الموقف للدكتور مالان قبل أن يُفاجئ باستدعائه إلى مصر. فأشار السيد فورسايث إلى أن أمامه مذكرة بالرد النهائى لعرضه على رئيس الحكومة، وأنهم يعيرون المسألة كل الاهتمام. وبالفعل تلقت القنصلية المصرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٤٩ رد حكومة الاتحاد الرسمى بإجابة الطلب المصرى ومرحبةً باعتزام الحكومة الملكية إنشاء تمثيل سياسى فى الاتحاد، ومؤكدة أنها أولت مطلب الحكومة المصرية كل رعاية، ونسيت أو تناست تصلبها فى اعتبار القمص بيشوى كالملونين، وأن التأخير كان مرده تشعب دراسة الموضوع فى الجهات المختصة[٦٥].

وجاء فى رد حكومة الاتحاد أن وزارة الشئون الخارجية يمكنها التصريح بأن التشريع شمل المصريين فى أن يكونوا على قدم المساواة مع الأوروبيين فى كل النواحى، أما بالنسبة لقانون المشروبات (رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨) فحكومة الاتحاد كانت عازمة على إدخال تعديل عليه أثناء الدورة البرلمانية التالية (ابتداءً من ٤ يناير ١٩٥٠) بحيث تجعله فى وضعٍ مرضٍ للمصريين[٦٦].

وبالتالى يبدو أن انتهاج القنصلية الملكية المصرية بالكيب لسياسة الحزم، بل الشدة أحيانا، نحو حكومة الاتحاد العنصرية كان الدافع إليها خبرة القنصلية المصرية بعقلية الأفريكانرز الذين درجوا على معاشرة العبيد والاستهانة إذًا

بالغير، فإذا ما وثقوا أنهم أمام ندٍ لهم تخاذلوا واحترموه. كما أصابت القنصلية أيضا فى إثارة هذا المطلب قبل رفع التمثيل بين البلدين حفظًا لكرامة المصريين.

وحسب مذكرة وزارة الخارجية المصرية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٤٩، أن الوزارة بعدما قررت رفع التمثيل الدبلوماسى مع الاتحاد، انتهزت الفرصة لتصحيح وضع رعاياها المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية المعمول بها هناك. فطلبت لقنصلها إثارة الموضوع لدى سلطات الاتحاد والعمل على أن تكون التعليمات صريحة فى أن يكون المصريون كالأوروبيين سواء بسواء فى ممارسة الحقوق الطبيعية المخولة لهم. وقد بذل القنصل المصرى العام فى الكيب جهودًا كبيرة فى الضغط على هذه السلطات حتى وصل رد وزارة خارجية الاتحاد بأن مركز الرعايا المصريين فى التشريعات الخاصة بالهجرة أو بالتنقل أو بتملك الأراضى أو بحق التصويت مماثل لمركز رعايا الدول الأجنبية الأخرى. أما بخصوص قانون المشروبات الروحية فستتقدم حكومة الاتحاد فى الدورة المقبلة للبرلمان بتعديل له يقضى بوضع المصريين وضعًا مرضيًا(٦٧).

لذا رأت الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية أن رد وزارة خارجية الاتحاد، ولو أنه ليس بالرد الذى كانت تبغيه؛ إذ كانت تريد إقرارًا صريحًا بالمساواة بين المصريين والأوروبيين فى الحقوق، إلا أنه يمكن التمسك بهذا الرد وتفسيره لمصلحة مصر كلما عرض مجال للتفسير. وسيكون لوجود مفوضية مصرية فى الاتحاد تأثير كبير فى تعريف القوم بمصر والحكم على أهلينا، وبالتالى عدّت الموضوع منتهيًا. وأنه سيكون فى أولويات مهمة المبعوثين الجدد للاتحاد مراقبة تطبيق القواعد الجديدة على الرعايا المصريين

بالروح التى ترضى الإدارة المصرية[٦٨]. وقد ثمّنت الوزارة ما قامت به القنصلية المصرية فى الكيب من جهد فى هذا الموضوع وشكرتها عليه[٦٩].

وكان السيد شامل فتحى، القنصل المصرى العام فى مدينة الكيب، يرى أن حكومة الاتحاد فى ردها قد قررت أن التشريعات فى جنوب أفريقيا، وذكرتها على سبيل الحصر باستثناء قانون المشروبات الكحولية، لا تفرق بين المصريين وغير المصريين من رعايا الدول الأجنبية الأخرى. وزادت ذلك تفسيرًا فذكرت أن كل الامتيازات أو القيود التى تنص عليها هذه التشريعات بالنسبة للرعايا المصريين تُطبّق على قدم المساواة على رعايا الدول الأجنبية الأخرى كما يتضح من نص الرد باللغة الانجليزية[٧٠].

أما قانون المشروبات الكحولية، فالحكومة الجنوب أفريقية عزمت على تعديله ليكون فى وضعٍ مرضٍ للمصريين فى الدورة البرلمانية التالية. وبالتالى يتضح أن السلطة التنفيذية الجنوب أفريقية قررت أن مركز المصريين من تشريعات الاتحاد على قدم المساواة وغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى، وأن موضع التفرقة آنذاك هو قانون المشروبات وأنها اعتزمت تعديله فى الدورة البرلمانية القادمة ليكون فى وضعٍ مرضٍ للمصريين[٧١]. ومن ثمّ رأى القنصل المصرى أن لا مندوحة من الانتظار حتى يخرج القانون المذكور فى نصه الجديد.

خامسًا- قرار الحاكم العام لإقليم الكيب بشأن معاملة المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور:

أقر برلمان اتحاد جنوب أفريقيا تعديلاً على قانون الخمور رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨، بإضافة المادة ١٧٤ مكرر فى ذلك القانون. فقد جاء فى التعديل: "يُعدل قانون المشروبات الكحولية لعام ١٩٢٨ (القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٢٨)،

بإدراج المادة الجديدة التالية بعد المادة مائة وأربعة وسبعين: "إعلان الأعراق التى لا ينطبق عليها التمييز العنصرى".

وقد جاءت تلك المادة فى فقرتين، نصت **أولاهما** على أنه يجوز للحاكم العام أن يعلن في الجريدة الرسمية أن أية قيود يفرضها هذا القانون، والتي لا تنطبق على الأوروبيين، لا تنطبق على أفراد أي عرق أو جنسية مذكورة في هذا الإعلان. بينما نصت **الفقرة الثانية** على تنظيم عملية مصادقة البرلمان على الإعلانات التى يصدرها الحاكم العام بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة، ووضع هذه القرارات حال عدم موافقة البرلمان عليها(٧٢).

وعلى هذا الأساس صدر قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١، بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور، إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين، ونُشر فى الجريدة الرسمية فى الثامن من يونيو عام ١٩٥١. فقد جاء فى القرار: " بموجب الصلاحيات المخولة لي (الحاكم العام) بموجب المادة ١٧٤ مكرر من قانون المشروبات الكحولية رقم ٣٠ لعام ١٩٢٨، كما هو مدرج في البند الأول من القانون رقم ١٤ لعام ١٩٥١، أُعلن بموجب هذا أن القيود التي يفرضها هذا القانون، والتي لا تنطبق على الأوروبيين، لا تنطبق على الأشخاص من الجنسية المصرية"(٧٣).

وهكذا صدر قرار الحاكم العام بمساواة المصريين بالأوروبيين فيما يتعلق بالخمور، **فهل معنى ذلك أن هذه المساواة تنسحب على المسائل العرقية واللونية؟ بمعنى آخر، هل يُعامل المصريون في الاتحاد معاملة الأوروبيين أم الملونين؟.**

فيبدو أن وضع المصريين من القوانين العنصرية والمعاملة على أساس العرق واللون لم يتغير بعد موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا

كالأوروبيين فى نوفمبر عام ١٩٤٩، وبعد صدور قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين. فقد أرسل السيد عبد المجيد أحمد صالح، القنصل المصرى العام بمدينة الكيب، فى التاسع عشر من نوفمبر عام ١٩٥١ مذكرة إلى وكيل وزارة الخارجية حول "مركز المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية، وهل هم معتبرون أوروبيون أم ملونون؟؟".

وقد أفادت هذه المذكرة أن بحّاران مصريان زارا القنصلية المصرية بالكيب وأنه سبق لهما أثناء زيارتهما لمدينة دربان قبل عامين من ذلك التاريخ أن عوملا معاملة الملونين؛ فلم يُسمح لهما بالوجود فى الأماكن المخصصة للأوروبيين بمركبات النقل بالمدينة واضطرهما الكمسارى إلى مغادرة مكانهما بالطابق الأول والصعود إلى الطابق الأعلى وهو المُعَد لجلوس الملونين والهنود. وقد وجههما القنصل العام إلى أن هناك قانون يحقق المساواة بين المصريين والأوروبيين بالاتحاد. ولما كانت ملامحهما كملامح الأوروبيين ومظهرهما لائق إلا أن أحدهما كان لون بشرته يميل إلى السمار أكثر منها إلى البياض، فقد ذكر لهما أن من صالحهما وصالح مصر أن يعملا هما وزملائهما عند زيارتهم لمدن الاتحاد بأن يظهروا بمظهر لائق يدعو إلى الاحترام وأن يمتنعوا عن الاختلاط بالملونين، وبعد ذلك عليهم التمسك بأن يُعاملوا معاملة الأوروبيين(٧٤).

وقد رأى القنصل المصرى العام الاتصال بالمسئولين فى الاتحاد لاستطلاع رأى السلطات المختلفة عما يحسن اتباعه إذا عومل مصرى معاملة الملونين رغم صدور قرار الحاكم العام بالتسوية بين المصريين والأوروبيين فيما يتعلق بقانون الخمور. فاتصل بالكولونيل بريتز مساعد قوميسير البوليس

لمقاطعة الكيب، فذكر له أن مركز العرب والمصريين فى الاتحاد من حيث القوانين العنصرية شاذ، لأن العرف وحكمه يكاد يكون كحكم القانون فى هذه البلاد، حيث جرى على أنه إذا كان الشخص أبيض البشرة وذو ملامح كملامح البيض يعيش فى المستوى والوسط الذى يعيش فيه الأوروبيون فإنه يُعدُ أوروبيًا أو أبيضًا، وعلى العكس يُعد ملونًا.

فإذا كان العربى أو المصرى يتزى بزى الملونين وتميل بشرته إلى اللون الأسمر ويعيش بين الملونين ويخالطهم فإنه يُعد ملونًا وغير أوروبى. وبالتالى فالجنسية المصرية لا دخل لها مطلقًا فى تحديد مركزه من حيث كونه أوروبيًا من عدمه، فى حين لا يمكن اعتبار الإنجليزى أو الأوروبى أيًا كانت جنسيته ملونًا(٧٥).

وفيما يتعلق بالفائدة من إصدار الحاكم العام قرارًا ينص على أنه لا يمكن تطبيق أية قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين، أشار الكولونيل بريتز إلى أن هذا معناه فقط أن المصريين من حيث تطبيق قانون الخمور يعاملوا معاملة الأوروبيين، وليس معناه أنهم يُعدّون أوروبيين بالنسبة لمختلف القوانين الأخرى التى تنظم شتى الأمور والمسائل المتعددة فى الحياة فى الاتحاد، وأنه يعتقد أن قرار الحاكم العام بالتسوية فى المعاملة بين الأوروبيين والمصريين بالنسبة لقانون الخمور ليس له دخل مطلقًا بالقوانين التى تنظم تملك العقارات مثلاً. واستشهد بقرار الحاكم العام باستثناء اليابانيين والصينيين من تطبيق قانون الخمور ومعاملتهم معاملة الأوروبيين، ومع أن هذين القرارين كانا ساريا المفعول فاليابانيون والصينيون كانوا آسيويين وغير أوروبيين وتطبق عليهم كافة القوانين واللوائح العنصرية بالاتحاد على أساس أنهم آسيويون(٧٦).

وأشار الكولونيل بريتز أيضا أنه لو قُبض على مصرى لأى سبب ما فإلحاقه بالسجون المخصصة للأوروبيين أو بتلك المخصصة للملونين سيتقرر طبقًا لما يستقر عليه الرأى بالنسبة لشكل ومظهر ومستوى الشخص المقبوض عليه دون أى حساب لجنسيته المصرية؛ إذ لا دخل لها البتة فى الموضوع.

ثم رأى القنصل العام تزويد المفوضية الملكية المصرية ببريتوريا ببيانات أَوفَى عن الموضوع وعن آراء مختلف السلطات فى هذه المسألة فقام بزيارة مستر ولاستون Mr. Wollaston، وهو عضو المجلس الذى كان يشرف على تطبيق قانون مناطق المجموعات Group Areas Act، وسأله عن رأى المجلس فى تطبيق القانون السابق فيما يختص بالمصريين وخاصة أن الحكومة كانت جاده فى تنفيذه بمقاطعة الكيب التى كان يوجد بها فعلاً مصرى يملك منزلاً فى حى كليرمونت Claremont وربما يؤثر تطبيق القانون على مركزه بشكل أو بآخر. فأجاب ولاستون بأن موقف المصريين فى الواقع غير محدد، وأنه يعتقد لو عُرضت حالة لمصرى فستُبحث بعد أن يقرر أولاً هل يمكن اعتبار هذا المصرى من البيض أم من الملونين. فإن كان يهوديًا فهو من البيض بحكم العرف والقانون، وإن كان غير يهودى فأساس البحث يكون لون بشرته وملامحه ومستوى معيشته وشهرته والوسط الاجتماعى الذى يخالطه(٧٧).

ويبدو أن المفهوم لدى القنصل العام المصرى والسلطات المصرية بعد صدور قرار الحاكم العام بتاريخ ١٩٥١/٦/٧ طبقًا لقانون الخمور المعدل عام ١٩٥١ وتقريره المساواة فى المعاملة بين المصريين والأوروبيين، يُعد المصريون كالأوروبيين فى الاتحاد. فذكر مستر ولاستون أنه يرى أن تفسير هذا القرار لا يتفق مع الحقيقة والواقع، لأن مجرد إصدار هذا القرار معناه أن المصريين ليسوا معتبرين من الأوروبيين فى الاتحاد. واستشهد بقرارى الحاكم العام فيما يتعلق بالتسوية فى المعاملة بين اليابانيين والصينيين وبين الأوروبيين

بخصوص قانون الخمور، ولم يقل أى إنسان بأن لهذا الاستثناء أى أثر قانونى من حيث معاملتهم كآسيويين فى مختلف نواحى الحياة الأخرى بالاتحاد وتطبق عليهم القوانين العنصرية تطبيقًا تامًا[٧٨].

واستكمالاً للبحث زار القنصل العام مستر Liefelidt رئيس المحكمة الابتدائية لمقاطعة الكيب Chief Magistrate ورئيس مجلس الكحول Liquor Boardللوقوف منه بصفته الرجل القانونى المهيمن على تنفيذ قانون الخمور فى المقاطعة، لسؤاله عن ماهية قانون الخمور وأثره فى التشريع القانونى فى الاتحاد ومدى تأثيره على القوانين واللوائح الأخرى وهل يمكن اعتباره مصدرًا لتقرير قاعدة قانونية واجبة الاحترام بالنسبة للقوانين الأخرى؟ وهل معنى التسوية بين الأوروبيين والمصريين فى المعاملة بالنسبة لقانون الخمور تُعد سند قانونى لاعتبار المصريين كالأوروبيين فى الاتحاد؟[٧٩].

فأجاب بمنتهى الصراحة بأن هذه التسوية لا أثر لها قانونًا إلا من ناحية الخمور فقط، ودلل على ذلك بحالة اليابانيين والصينيين. فرغم أنهم كانوا يعاملون معاملة الأوروبيين من حيث الخمور فإنهم آسيويون عند تطبيق أى قانون آخر من القوانين العنصرية.

وبالتالى اتفقت وجهة النظر القانونية للمسئولين الثلاثة السالف الإشارة إليهم على أن قرار التسوية بين المصريين والأوروبيين قاصر على قانون الخمور فقط، وأن المصرى فيما عدا ذلك تُفحص حالته لتحديد مركزه من حيث إمكان اعتباره أوروبيًا من عدمه بدون أى حسبان لجنسيته المصرية. فإذا أمكن اعتباره بناءً على لون بشرته وهيئته وشهرته ومعيشته كأوروبى أو كأبيض، فإنه يُعامل معاملة الأوروبيين أو البيض، وإذا عُدّ من الملونين فإنه سيُعامل معاملة الملونين أى غير الأوروبيين. فوضع المصريين بالاتحاد من ناحية الجنس

واللون لم يتغير بتاتًا عما كان عليه الحال قبل صدور قرار الحاكم العام بالنسبة لتطبيق قانون الخمور[٨٠].

وإذا جاز التخريج على أساس قانونى سليم فلا جدال فى أن مركز المصريين قبل إصدار قرار الحاكم العام كان على الأقل يشوبه الشك من حيث كون المصريين معتبرين أوروبيين من عدمه. ولم يكن هناك أى سند قانونى يمكن على أساسه اعتبار المصريين من غير الأوروبيين، فالمصريون ليسوا بآسيويين ولا ملونين؛ إذ الملون هو الشخص الذى جاء نتيجة الاختلاط الجنسى بين الأفارقة والبيض. ولا يمكن اعتبار المصريين من القبائل الأصلية فى أفريقيا بالمعنى الذى يقصدونه عادة من هذه الكلمة. وأما بعد إصدار هذا القرار وتبليغه للمفوضية المصرية رسميًا وقبوله، فلاشك أنه اعتراف قانونى بأن المصريين غير أوروبيين، إذ لو كانوا أوروبيين لما كان هناك حاجة لاستصدار هذا القرار[٨١].

ولا يُعدُ هذا القرار كسبًا لمصر والمصريين بأيةِ حالٍ من الأحوال إذا اتضح مطابقة التفسير القانونى الرسمى له بالتفسير السالف الإشارة إليه، وإن كان أثره القانونى ينصب على السماح للمصريين ببيع وحيازة واحتساء الخمور كالأوروبيين، الأمر الذى كان يجب أن يكون آخر ما تهتم به القنصلية. ويتضح لنا الآن أن القرار الذى كان يجب الحصول عليه كان يجب أن يكون قرارًا عامًا لاعتبار المصريين كالأوروبيين، وأن يكون أثره عامًا بالنسبة للقوانين الأخرى. وإذا صح التفسير لقرار الحاكم العام، والذى اتفق عليه الرجال الرسميون السالف الإشارة إليهم، فلا نكون مغالين إذا اعتقدنا أن السلطات الرسمية بالاتحاد قد غررت بالحكومة المصرية عندما أدخلت فى روع البعثات الملكية المصرية بالاتحاد أن إصدار مثل هذا القرار معناه التسوية بين المصريين والأوروبيين. ورأت القنصلية المصرية فى الكيب عدم ضرورة إثارة

الموضوع فى الظروف المليئة بالمشاكل الدولية ذات المرتبة الأولى فى الأهمية يومئذ، إلا إذا رأت وزارة الخارجية المصرية غير ذلك(٨٢).

ويبدو أن هذا الموضوع كان معقدًا للغاية وأن القوانين العنصرية والتفرقة بين الأجناس والألوان كانت هى العمود الفقرى لسياسة الاتحاد الداخلية، وإن اختلفت الوسائل وطرق معالجة المشاكل العنصرية بين الحزبين الرئيسيين فى البلاد.

وكان القنصل العام يرى أن الأمل ضعيف فى أن يستجيب الاتحاد لرغبة مصر فى تحقيق المساواة المنشودة، خاصة إذا علمنا أن نساء ورجال القوات المحاربة للاتحاد فى الحرب العالمية الثانية رددوا فى كتاباتهم لذويهم أثناء الحرب وأذاعوا فى طول البلاد وعرضها بعد عودتهم من مصر أن الكثيرين من المصريين ملونين وأن بعضهم من السود (يقصدون بذلك النوبيين)(٨٣).

وقد أشار القنصل المصرى العام، عبد المجيد أحمد صالح، إلى أن القنصلية العامة بالكيب بعد افتتاحها لأول مرة، وفى كتاباتها عن مركز المصريين من الناحية العنصرية، كان من رأيها أنه عندما ترغب الحكومة المصرية فى إثارة هذا الموضوع يحسن أن تعهد ببحثه إلى بعض كبار المحامين فى الاتحاد الذين لهم من الخبرة بالعرف والعادات والأحكام والقوانين المختلفة المتعلقة بالموضوع ما يجعلهم أدرى من القنصلية برسم أصوب الطرق وتنبيه القنصلية إلى أحكم الوسائل لتحقيق ما تنشده من مساواة فى هذه البلاد(٨٤).

وبعرض موضوع مركز المصريين فى اتحاد جنوب أفريقيا بالنسبة للقوانين العنصرية على إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بمجلس الدولة المصرى، اتَّفَقَتْ مع الآراء التى انتهى إليها القنصل العام المصرى فى مذكرته الموجهة إلى القائم بأعمال المفوضية الملكية المصرية بمدينة بريتوريا بتاريخ

١٩ نوفمبر ١٩٥١. ورأت إدارةُ الرأى بمجلس الدولة أنه لما كان موضوع التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا من الموضوعات التى كانت تُطرح كل عام على الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمسك الهند بإثارته المرة تلو الأخرى أمام الرأى العام العالمى ممثلاً فى تلك الجمعية، لتسجيل موقفها منه وللاحتجاج على معاملة الهنود فى جنوب أفريقيا، فيمكن أن تقتصر الجهود فى هذه الناحية على مؤازرة هذه الخطة والتصويت على مشروعات القرارات التى تتمشى معها وانتقاد ما فى هذا التمييز من مخالفة للضمير الانسانى ولنصوص "إعلان حقوق الانسان"، مع تجنب الإشارة الصريحة إلى معاملة المصريين فى الاتحاد حتى لا نسجل على أنفسنا أن شعب مصر من الشعوب المضطهدة(٨٥).

وبعد التحول السياسى الذى وقع فى مصر فى الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢، وفى ظل عصر التحرر الوطنى من الاستعمار، اهتمت مصر اهتمامًا كبيرًا بمناهضة وتصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا من خلال مشاركتها فى أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من أجهزة هذه المنظمة الدولية، بالإضافة إلى مؤتمرات الدول الأفريقية(٨٦). وقد انعكس ذلك على موقف حكومة اتحاد جنوب أفريقيا من مسألة تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦(٨٧).

وقد حاولت مصر الاستفادة من الجالية المصرية المقيمة باتحاد جنوب أفريقيا فى خدمة القضايا العربية. فقد طلبت وزارة الخارجية المصرية من المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا موافاتها بكشف مستوفى بأسماء الجالية المصرية المقيمة فى دائرة اختصاص المفوضية مع بيان أسماء الشخصيات البارزة فى الجالية التى يمكن التعويل عليها فى مجال الدعوة للقضايا العربية.

وبرجوع المفوضية إلى سجل قيد المصريين تبين أن عدد المقيمين منهم فى دائرة اختصاص المفوضية لا يتجاوز ستة عشر شخصًا. وبالاطلاع على كشف أسمائهم، بعد استبعاد النساء، اتضح أن أغلبهم يحمل أسماء أجنبية، ومن المحتمل أن يكون معظمهم قد ترك الإقامة فى مصر بنية الهجرة النهائية. لذا رأت المفوضية أن الأمل ضعيف فى قيامهم بالدعوة للقضايا العربية فيما عدا القس اسحق جرجس مندوب الكنيسة القبطية بالاتحاد(٨٨).

غير أنه كانت تقيم بالاتحاد جالية لبنانية كبيرة يتجاوز تعدادها بضعة آلاف، وحصلت المفوضية على بيان بأسماء وعناوين الأعضاء البارزين فى هذه الجالية الذين يمكن التعويل عليهم إلى حد ما فى مجال الدعوة للقضايا العربية، مع العلم أن أكثريتهم مولود بهذه البلاد ولغتهم الإنجليزية، ويندر بينهم من يكتب أو يقرأ اللغة العربية(٨٩).

وقد أشارت مفوضية الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ببريتوريا، بمناسبة الاحتفال بمرور عشرة سنوات على اغتصاب فلسطين، أن الوضع الخاص باتحاد جنوب أفريقيا وبالجاليات العربية فيه لا يساعد على الاستجابة إلى القضايا العربية؛ إذ إن الجاليات العربية قاصرة في الغالب على بعض اللبنانيين المارون الذين اكتسب أغلبهم جنسية المهجر وانقطعت صلتهم أو كادت بموطنهم الأصلى وبشعورهم العربى، وارتبطت مصالحهم المادية بموطنهم الجديد ارتباطًا نال من اهتمامهم الجدى بالشئون الخارجية(٩٠).

غير أن المصادر تضنّ بالمعلومات حول وضع المصريين فى اتحاد جنوب أفريقيا فى الفترة من عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٥٨، بل تكاد تنعدم تفاصيل هذه الفترة، فربما أثر موقف مصر من مناهضة العنصرية فى الاتحاد على موقف الحكومة العنصرية فيما يتعلق بوضع المصريين من الفروق اللونية. لكن المصادر تصمت عن تفاصيل هذه الفترة، حتى ظهرت وثيقة

ضمن وثائق وزارة الخارجية المصرية تشير إلى مساواة المصريين رسميا بالأوروبيين فى الاتحاد، وهو ما نعرض له فى المبحث التالى.

سادسًا- مساواة المصريين رسميًا بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩٥٨:

أشارت نشرة الأبحاث السرية رقم ١٥٣-١٩٥٨/٨/٢//٧٨/٥٢٦٦، بخصوص تحديد وضع المصريين من القوانين العنصرية باتحاد جنوب أفريقيا وباعتبارهم من فئة الملونين طبقًا لأهداف قانون إسكان المجموعات، أن حكومة الاتحاد قد قررت لأول مرة مواطنى الجمهورية العربية المتحدة بالأوروبيين واعترفت فى مستند رسمى بمساواتهم بتلك الفئة الممتازة فى نظر حكومة الاتحاد(٩١). وقد أوصى السيد عبد الحميد غالب، الوكيل المساعد للشئون الشرقية، ببحث الموضوع؛ بمعنى هل يُعَدُّ هذا كافيًا؟ أم يقتضى الأمر اتخاذ تدابير أو إصدار تشريعات أخرى؟.

وقد أفادت إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية أن المقابلات التى تمت بين سيادة الوزير المفوض وبين المسئولين فى وزارة خارجية الاتحاد قد أزالت ما فى المكاتبات السابقة لحكومة الاتحاد من اللبس أو الغموض فيما يتعلق بوضع المصريين هناك. وأن المفوضية تلقت مذكرة من وزارة خارجية الاتحاد تفرّق فيها لأول مرة بين المصريين والأوروبيين من حيث المساواة فى المعاملة بدلاً من استعمال لفظ "رعايا الدول الأجنبية"، على ما فيه من غموض قد يُؤول تأويلاً غير مرضٍ. ويُستفاد من كتاب المفوضية أن وضع رعايا الجمهورية العربية المتحدة آنذاك قد أصبح واضحًا لا غبار عليه(٩٢).

الخاتمة

بعد العرض السابق للموضوع يتبين لنا الآتى:

بينت الدراسة أن مركز المصريين تجاه القوانين العنصرية الخاصة بالتفريق بين الألوان فى اتحاد جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٤٩ كان مركزًا غامضًا، ولم يُثَر موضوعه رسميًا، ولو أنه أثير عمليًا فى حالات بعض الطلبة المصريين المارين بالاتحاد فى طريقهم من انجلترا إلى مصر وكذلك فى حالات البحارة المصريين. وكان موقف المصريين تجاه هذا الموضوع هو أن كل حالة يُنظر إليها بذاتها؛ فالمصرى الحسن المظهر الذى لا يدعو لونه وملامحه للظن بتبعيته لأحد الشعوب الآسيوية أو الملونة، كان يُعامل معاملة الأوروبيين ويتمتع بكل حقوقهم وإلا عومل معاملة الملونين وطُبقت عليه القوانين الخاصة بهم، وحُرم من بعض حقوقه الطبيعية.

ولذلك رأت القنصلية المصرية فى الكيب في الفترة ما قبل عام ١٩٤٩ عدم إثارة الموضوع من جانب مصر إلا إذا وقع ما يدل على العكس، وفى هذه الحالة على مصر أن تتخذ أشد الإجراءات مهما كانت النتائج. كما استغلت القنصلية المصرية فى الكيب المعاملة العنصرية للقمص الأنبا بيشوى، مندوب نيافة بابا الإسكندرية وبطريارك الكرازة المرقسية، فراحت تطرح قضية معاملة المصريين اللونية بأنهم مثل الأوروبيين. ولم تلن حكومة الاتحاد عن موقفها إلا بعد التهديد برفع الأمر إلى الحكومة الملكية المصرية.

بيّنت الدراسة أيضا أن انتهاج القنصلية الملكية المصرية بالكيب لسياسة الحزم، بل الشدة أحيانا، نحو حكومة الاتحاد العنصرية، قد أدى إلى تراجع الحكومة العنصرية عن موقفها المتصلب إزاء معاملة القمص المصرى باعتباره من الملونين. كما أصابت القنصلية أيضا فى إثارة هذا المطلب قبل رفع التمثيل بين البلدين حفظًا لكرامة المصريين.

كما أكدت الدراسة أن وضع المصريين من القوانين العنصرية والمعاملة على أساس العرق واللون لم يتغير بعد موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين فى نوفمبر عام ١٩٤٩، وبعد صدور قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ بعدم تطبيق أية قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين. وظل الوضع كما كان في السابق من حيث إنه إذا كان الشخص أبيض البشرة وذو ملامح كملامح البيض ويعيش فى المستوى والوسط الذى يعيش فيه الأوروبيون فإنه يُعدُّ أوروبيًا أو أبيضًا، وإذا كان العكس يُعَدُّ ملونًا؛ أي أن المصريين من حيث تطبيق قانون الخمور يعاملوا معاملة الأوروبيين، وليس معناه أنهم يُعدُّون أوروبيين بالنسبة لمختلف القوانين الأخرى التى تنظم شتى أمور الحياة فى الاتحاد.

وضّحت الدراسة أيضا مدى الجهد الذى بذلته القنصلية الملكية المصرية العاملة بالكيب، وكذلك المفوضية المصرية ببريتوريا بعد ذلك، فى متابعة معاملة المصريين فى اتحاد جنوب أفريقيا من قبل الحكومة العنصرية، وهو جهد مشكور ومقدر ويحسب للخارجية المصرية آنذاك، كما أنه جدير بالاحترام والتقدير، ويدل على يقظة ومتابعة وزارة الخارجية وأجهزتها المختلفة وإصرارها على انتزاع حقوق المصريين ومعاملتهم كما يليق بهم وبمواطنتهم للدولة المصرية.

كما بيّنت الدراسة أن ثمةَ تحولٍ طرأ على موقف الحكومة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا بالنسبة لوضع المصريين من الفروق اللونية والعرقية فى الاتحاد، إلى حد مساواة المصريين بالأوروبيين فى المعاملة، غير أن الوثائق والمصادر تصمتُ عن تفاصيل هذا التحول وتضنُ بالمعلومات عن هذه الفترة.

الملاحق

ملحق (١)

طلب اعتبار المصريين رسميا كالأوروبيين، ١١ يوليو ١٩٤٩

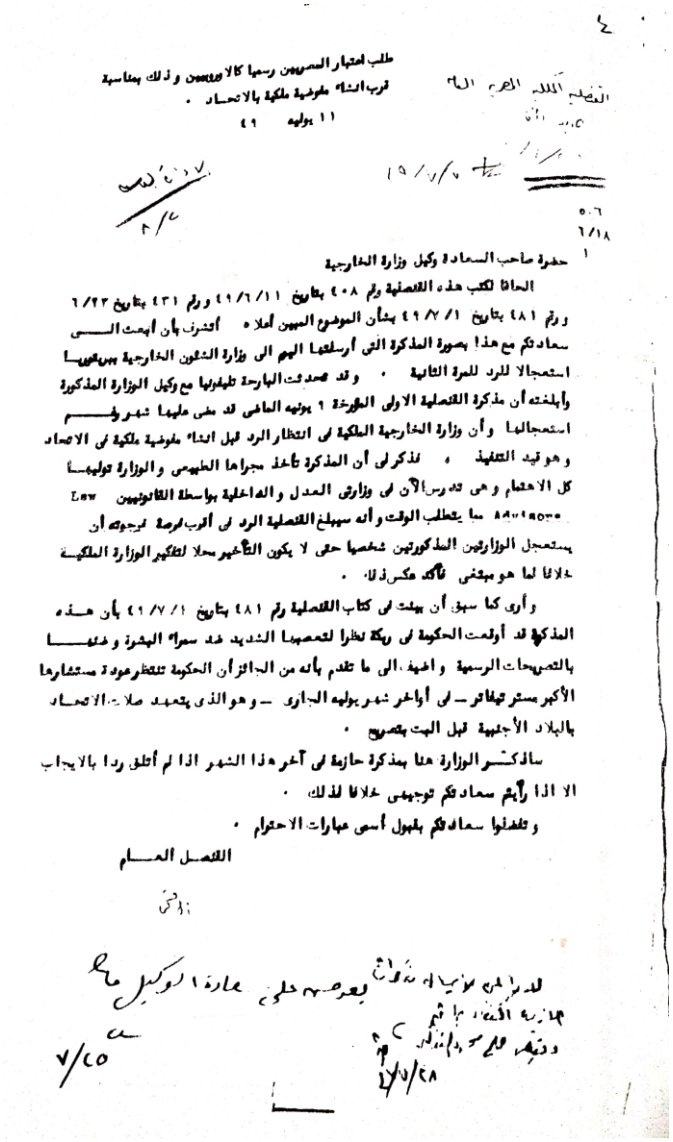

طلب اعتبار المصريين رسميا كالاوروبيين وذلك بمناسبة
قرب انشاء محفوظة ملكية بالاسكندرية .
١١ يوليه ٤٩

حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية

الحافظ لمكتب هذه القنصلية رقم ٤٠٨ بتاريخ ٤٩/٦/١١ ورقم ٤٣١ بتاريخ ٦/٢٣ ورقم ٤٨١ بتاريخ ٤٩/٧/١ بشأن الموضوع المبين أعلاه . أتشرف بأن أبعث الى سعادتكم مع هذا بصورة المذكرة التي أرسلتها اليوم الى وزارة الشئون الخارجية بمصر طبقا استعجالا للرد للمرة الثانية . وقد صدقت المباحثة تليفونيا مع وكيل الوزارة المذكورة وأبلغته أن مذكرة القنصلية الاولى المؤرخة ٩ يونيه الماضى قد مضى عليها شهر ونصف استعجالها وأن وزارة الخارجية الملكية فى انتظار الرد قبل انشاء محفوظة ملكية فى الاسكندرية وهو تنفيذ . تذكرنى أن المذكرة تأخذ مجراها الطبيعى والوزارة تولى كل الاهتمام وهى قد درس الآن فى وزارتى العدل والداخلية بواسطة القانونيين [illegible] مما يتطلب الوقت وأنه سيبلغ القنصلية الرد فى أقرب فرصة فرجوته أن يستعجل الوزارتين المذكورتين شخصيا حتى لا يكون التأخير محلا لتفكير الوزارة الملكية خلافا لما هو مبتغى تأكيد عكس ذلك .

وأرى كما سبق أن بينت فى كتاب القنصلية رقم ٤٨١ بتاريخ ٤٩/٧/١ بأن هذه المذكرة قد أوقعت الحكومة فى ريبة نظرا لتعصبها الشديد ضد سماء البشرة وغيرها بالتصريحات الرسمية وأضيف الى ما تقدم بأنه من الجائز أن الحكومة تنتظر عودة مستشارها الأكبر مستر تيلفاتر — فى أواخر شهر يوليه الجارى — وهو الذى يتعهد صلاته الاصدقاء بالبلاد الأجنبية قبل البت بتصريح .

سأذكر الوزارة هنا بمذكرة حازمة فى آخر هذا الشهر اذا لم أتلق ردا بالايجاب الا اذا رأيتم سعادتكم توجيهى خلافا لذلك .

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى عبارات الاحترام .

القنصل العام

[illegible]

القنصلية الملكية المصرية العامة
بمدينة الكاب

الموضوع طلب اعادة المصريين رعايا الملة الى كالاروبيين .

سرى وعاجل

ملف رقم ٦/١
مرفقات
رقم ٦٧

الكاب في ٢ أغسطس سنة ١٩٤٩

دولة رئيس الوزارة وكيل وزارة الخارجية

سرى

اشارة الى كتاب الوزارة (الادارة السياسية) رقم ٣ (٢٦٤-١/٧) بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٤٩ بشأن الطلب الوارد من سفارة الحكومة التركية لمشاورة الحكومة الاتحادية بشأن اعتبار حكومة الاتحاد الأتراك كالآسيويين أتشرف بالافادة بأن هذه المسألة قديمة ترجع الى سنة ١٩١٤ حيث كان تركيا حليفة لالمانيا في هذه البلاد ، والمسألة هي أن رعايا الدول المعتبرين كالآسيويين والملونين بحكم القانون (المادة الخامسة من قانون Transvaal Asiatic Land Tenure Act تنص على ما يأتي :

"The term coloured person - to which prohibitions of residence and occupation apply - is defined as meaning any African or Asiatic Native or any other person who is manifestly a coloured person".)

وقد طلبت الحكومة التركية استثناء الأتراك منه ولكننا لم نفلح فسحبت مطالبها الحاحها على ذلك وبقي الحال على هذا الوضع الى يوليه سنة ١٩٤٩ حينما أثارت مندوبة تركيا في هيئة الامم المتحدة الموضوع من جديد وقد رأت حكومة الاتحاد (حكومة الترانسفال سابقا) على تركيا وعدا القانون المذكور كما يتضح من تصريح الدكتور مالان في مجلس النواب المرفق من هذا ، ويبدو لي أن تركيا وتتمتع الاتحاد قد الوعد في هيئة الامم المتحدة لتأييد هذا الاستثناء .

وبهذه المناسبة أذكر أن البالغين الدروز واللبنانية في الاتحاد أطلب شملهم في تعديل هذا القانون قبل الأتراك ففي سنة ١٩٣٢ أقامت مندوبة أصلهم المحكمة العليا كانتربا حول الجنسية الانجليزية فيه وحدد المرافعة فيها محامون لبنانيون من أمريكا واستراليا وقد رأوا احقاقا للحق والعدالة أن يكون مطالب رئيسة في هذه البلاد محكمة المحكمة باعتبارهم كالاروبيين . وأرى لو تكلم في هذه هيئة من الدرجة الاولى بهذا الصدد الفائدة الكبرى في هذه المسألة الحالية ويتضح منها أن الأتراك واليهود والسوريين وما يراد الكاب لا يعتبرون آسيويين .

انني أرجو من دولة الوزراء الى ما يتراءى من ازاتهم ثم اتمامهم بمستر تش فاتر الذي هو في الحق هذه من وزاته في الخارج بأنه سيقام تقريرا من هذه الى الحكومة لدى أول اجتماع لها في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ لتقرير ما تشاء كل حالم .

القنصل العام

سامي فهمي

٧٧-٥٦٦ ٢ ٧١

ملحق (٢)

نص المادة ١٧٤ مكرر التى أُضيفت إلى قانون الخمور رقم ٣٠ لعام ١٩٢٨، والتى على أساسها صدر قرار الحاكم العام بمعاملة المصريين كالأوروبيين فيما يتعلق بقانون الخمور

نص

المادة ١٧٤ مكرره التى اضيفت الى قانون الخمور رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ والتى على أساسها صدر قرار الحاكم العام الخاص بمعاملة المصريين كالاوربيين فيما يتعلق بقانون الخمور

A C T

TO AMEND THE LIQUOR ACT, 1928, AND TO PROVIDE FOR MATTERS INCIDENTAL THERETO.

BE IT ENACTED by the King's Most Excellent Majesty, the Senate and the House of Assembly of the Union of South Africa, as follows:-

Insertion of new section 174bis in Act 30 of 1928.

1. The Liquor Act, 1928, (Act No. 30 of 1928), hereinafter called the principal Act, is hereby amended by the insertion of the following new section after section one hundred and seventy-four:

"Declaration of races to whom racial discriminations shall not apply.

174bis. (1) The Governor-General may by proclamation in the Gazette declare that any restrictions imposed by this Act, which do not apply to Europeans, shall not apply to the members of any race or nationality mentioned in such proclamation: Provided that the provisions of such proclamation shall not apply to any South African citizen or to any native who is not a South African citizen.

(2) (a) Every declaration made in terms of sub-section (1) shall be laid upon the Tables of both Houses of Parliament within fourteen days after publication if Parliament is then in ordinary session, or if it is not then in ordinary session, within fourteen days after the commencement of its next ensuing ordinary session, and shall remain on the said Tables as aforesaid for a period of at least twenty-eight consecutive days. If Parliament is prorogued before the necessary twenty-eight days have elapsed

such declaration shall again be laidon the said Tables as aforesaid within fourteen days after the commencement of its next ensuing session.

(b) If both Houses have by resolutions passed in the same session (being a session during which any declaration referred to in paragraph (a) has been duly laid on the Tables) disapproved of any such declaration, or of any provision in such declaration, such declaration shall thereafter cease to be of force and effect to the extent to which it has been so disapproved."

ملحق (٣)

نص قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ بعدم تطبيق أية قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تُطبق على الأوروبيين

نص

قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١ بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور اذا كانت هذه القيود لا تطبق على الاوربيين

EXTRACT FROM GOVERNMENT GAZETTE 8TH JUNE, 1951.

PROCLAMATION NO. 124 of the year 1951.

LIQUOR ACT NO. 30 of 1928, as AMENDED -

DECLARATION OF RACE TO WHOM RACIAL DISCRIMINATIONS SHALL NOT APPLY :

EGYPTIANS.

Under and by virtue of the powers vested in me by section one hundred and seventy-four bis of the Liquor Act, No. 30 of 1928, as inserted by section one of Act No. 14 of 1951, I do hereby declare that the restrictions imposed by this Act, which do not apply to Europeans, shall not apply to persons of Egyptian nationality.

GOD SAVE THE KING.

Given under my Hand and Great Seal at Cape Town on this Twenty-second day of May, One thousand Nine hundred and Fifty-one.

E. G. JANSEN.

Governor General.

By Command of His Excellency the Governor-General-in-Council

C. R. SWART.

ملحق (٤)

قائمة بأسماء المصريين المقيمين بدائرة اختصاص المفوضية العامة ببريتوريا المدرجين بسجل قيد المصريين

م	الاسم	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	العمل	محل الإقامة
١	**بنوا منسة بن دافيد منشة**	١٩٠٢/١/٤	القاهرة	تاجر	جوهانسبرج
٢	**الأرشيدوق جراسيموس بن زاغارواليس**	١٨٨٢	تركيا	مطران جراسيموس نينوديموس زاخارواليس	جوهانسبرج
٣	**أحمد بن على يوسف**	١٩٥٦/٣/٥	السويس محافظة القنال	بحّار	طرف شركة فاكريم بدربان
٤	**إلياس رزق تلحمى**	/١٠/١٢ ١٩١١	القاهرة	موظف بشركة سابينا	Unity House, 100 Fox Street, Johannesburg
٥	**القس اسحق جرجس**	١٩١٧	بلوط–مركز منفلوط مديرية منفلو	كاهن بأسقفية الأقباط الأرثوذكس	215 Alexander Corner, Smal Street, Johannesburg
٦	**مارسيل بازيل بشارة**	/١٢/٢٥ ١٩٢٤	القاهرة	مهندس	141 Ninth Street, Orange Gove, Johannesburg
٧	**أوهانس أوهنسيان**	١٩٣٣/٣/١٣	الحضرة– الاسكندرية	صاحب مصنع للأحذية	72 Troye Street, Johannesburg
٨	**برقاسيوس لوكيدس**	١٨٩٢/٦/١٩	تركيا	موظف سابق فى بنك باركليز بالقاهرة	122 Cydonia Road, Primrose Hill, Germiston

المصدر: جدول من إعداد الباحث اعتمادًا على: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٢٧٩، محفظة ٥٤٤، ملف رقم ٢، كود أرشيفى ٠٣٩٨٧١–٠٠٧٨، مذكرة المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بشأن: الجالية المصرية المقيمة فى دائرة اختصاص المفوضية، سرى، بريتوريا فى ١٩٥٦/٤/٢٣.

الهوامش والحواشى:

(١) اتحاد جنوب أفريقيا: هو الاسم الذى أُطلق على جنوب أفريقيا في الفترة من عام ١٩١٠ إلى ٣١ مايو عام ١٩٦١. وقد شاءت السياسة أن تسميه هكذا، ومع ذلك لم يكن فيه من أثر للوحدة أو الاتحاد. فلم يجتمع من المفارقات والأضداد ما اجتمع منها فى هذه البلاد. ولعل أقوى مظاهر التناقض فيه هو أن الاتحاد الذى يمثل مستعمرات جنوب أفريقيا الأربع، قام بدور استعمارى يشبه إلى حدٍ بعيدٍ الدور الذى قامت به أى دولة من دول أوروبا الاستعمارية، وواجه مثل مشاكلها، مع فارق واحد، هو أن دول الاستعمار الأوروبية قامت بدورها الاستعمارى فى بلادٍ بعيدةٍ تفصلها عنها مئات الآلاف من الأميال، فى حين أن اتحاد جنوب أفريقيا قام بدوره الاستعمارى فى البلاد نفسها؛ فهو دولة استعمارية ومُستَعمَرة فى آن واحد، لا يفصل البحر فيها بين بلاد السادة وأرض العبيد، كما هو الحال بين دول الاستعمار ومستعمراتها، بل يعيش المستعمرون وضحايا الاستعمار فى وطن واحد، فيشهد الوطنيون ما يتمتع به السادة البيض من ألوان الرفاهية، وهم يعيشون فى الذل والفاقة والحرمان. **انظر:**
أمين شاكر وآخرون: جنوب أفريقيا، جنة البيض وجحيم الملونين، دار المعارف بمصر، (د.ت)، ص ١١، ١٢، ٢٧.

(٢) أحمد إبراهيم عبد الرحمن هلالى: المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا (١٩٢٣-١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢١٦.

(٣) السيد فليفل: التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لجنوب أفريقيا، رحلة الإنسان الأفريقى من العنصرية الأوروبية إلى الهيمنة الأمريكية، ١٨٥٣-٢٠١٠، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٨٠.

(٤) السيد فليفل: مستعمرة الرأس البريطانية، ١٨٥٣-١٩١٠، رسالة دكتوراة منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٤٢.

(٥) السيد فليفل: التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لجنوب أفريقيا، المرجع السابق، ص ٢١.

(٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، سرى، بريتوريا، ١٩٥٤/١/٦، ص ١.

(7) Carter, Gwendolen M.: The Politics of Inequality, South Africa

since 1948, Frederick A. Praeger, New York, 1958, p. 18.

(٨) يؤكد جولدن إيان Golden Ian، طبقًا لإحصاء الكيب الحكومى عام ١٨٧٥، أن لفظ "ملون" كان يشير فى الإحصاء لغير الأوروبيين، إلى أن قَسّم إحصاء عام ١٨٩١ سكان الكيب إلى أوروبيين أو (بيض) وملونين. ولم تُوَضَح المجموعات السكانية سوى فى إحصاء عام ١٩٠٤، عندما قَسّم سكان الكيب إلى أوروبيين (بيض)، وملونين، وأفارقة (سود). وكان ذلك أول توضيح يحدد من هم الملونون، خاصة وأن إقليم الكيب كان يُعد المنطقة الرئيسية التى يعيش فيها الملونون فى جنوب أفريقيا.

انظر: أحمد إبراهيم هلالى: مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير المفوضية المصرية بمدينة الكاب عن: الحالة العامة فى اتحاد جنوب أفريقيا، سرى، الكاب، ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩، ص ٣، ٤.

(١٠) تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص ١.

(11) Attia, Attia Abd El-Moneim M.: Egypt's Foreign Policy in Africa with Particular Reference to Decolonization and Apartheid within the United Nations 1952-1970, A dissertation Submitted for the degree of PH. D., Faculty of History, St. John's University, New York, 1973, p. 364.

(12) Ibid.

(١٣) تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص ٣.

(١٤) الأبارتهيد Apartheid: كلمة تُشير إلى نظام التمييز العنصرى والهيمنة السياسية البيضاء التى تبناها الحزب الوطنى عندما تولى السلطة في اتحاد جنوب أفريقيا من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٩٤. فقد سنّ مسئولوه نوعية وطبيعة الحياة لسكان الاتحاد من المهد إلى اللحد. ويقع التمييز بين الأبارتهيد الصغير Petty Apartheid والأبارتهيد الكبير Grand Apartheid؛ إذ يشير الأول إلى القوانين العنصرية التى تؤثر على الحياة الشخصية اليومية، بداية من الولادة فى مستشفى منفصلة عرقيًا وانتهاءً بالدفن فى مقبرة منفصلة عرقيًا أيضا. وما بين الميلاد والوفاة عاش الأفريقيون وعملوا فى مؤسسات منفصلة عرقيًا.

أما **الأبارتهيد الكبير**، فيتعلق بالأرض والحقوق السياسية. فقد وسّعت حكومة الأبارتهيد قوانين عام ١٩١٣ و١٩٣٦ لتخلق عشرة أوطان محلية Homelands مستقلة أو شبه مستقلة ذاتيًا، ليكون الأفريقيون فى جنوب أفريقيا فى النهاية مواطنين لهذه الدول المستقلة، وأن تكون جنوب أفريقيا دولة الأغلبية البيضاء. كما حدد الأبارتهيد الكبير أيضا أين يمكن أن يعيش السكان بشكل عرقى، وهو الأمر الذى اقتضى اجتثاث واقتلاع ونقل ملايين الأفريقيين. على الصعيد السياسى، كانت حقوق التصويت والوظائف العامة مخصصة للبيض فقط، وبالتالى بموجب هذا النظام تحكم حوالى ١٣% من السكان فى كامل الهيكل السياسى للبلاد. لمزيد من التفاصيل، **انظر**:
Johnstone, Frederick A.: White Prosperity and White Supremacy in South Africa Today, African Affairs, Vol. 69, No. 275, 1970, pp. 124-125, Beck, Roger B.: History of South Africa, Greenwood Press, Westport, USA, 2000, p. 126.

(١٥) تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص ٤.

(١٦) قضى هذا القانون أن تُضَمّ جميع الوثائق الضرورية التي كان يتحتم على الوطنى حملها في كُتيب أُطلق عليه Reference Book. كان هذا الكتاب يحتوى على رقم شخصى وتفصيلات كاملة عن حامله وصورته وايصالات دفعه للضرائب وعقد استخدامه كما كان يُسَجل في مكتب Native Office Central Bureau تفصيلات تامة عنه وبصمات اليدين. ويجب حمل هذا الكتيب ليلاً ونهارًا، كما يجب تقديمه عند كل طلب. وعدم الحصول عليه يعتبر جريمة يُعاقَب عليها بالسجن. حتى أولئك الذين أُعفوا من قوانين التجول كان عليهم حمل هذا الكتيب، وفرض القانون على النساء أيضا حمله وكن من قبل معفيات من قوانين التجول.
انظر: تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص ٤.

(١٧) نفس المصدر السابق، ص ٥.

(١٨) تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، مصدر سابق، ص ٥.

(١٩) نفس المصدر، ص ص ٥-١٦، وحول الأصول التاريخية للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، انظر: السيد فليفل: نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا ١٨٠٦-١٩١٠،

الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات الأفريقية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٩-٢٠.

(٢٠) زاهر رياض: مصر وأفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٢٨.

(٢١) ذكر الدكتور زاهر رياض أن الحكومة المصرية أنشأت قنصلية مصرية فى الاتحاد عام ١٩٤٨، غير أن إنشاء القنصلية كان قبل ذلك التاريخ بحوالى ست سنوات. إذ تشير وثائق وزارة الخارجية المصرية إلى موافقة مجلس الوزراء المصرى فى ٤ يونيو ١٩٤٢ برئاسة مصطفى النحاس- وزير الخارجية فى نفس الوقت- على المذكرة المقدمة من وزارة الخارجية المصرية إلى مجلس الوزراء، مقترحة إنشاء قنصلية عامة فى مدينة الكاب، نظرًا للموقع الممتاز الذى أصبح لاتحاد جنوب أفريقيا كمركز للإنتاج الصناعى ونقطة حيوية فى المواصلات العالمية سواء فى البحر أو الجو، وكذلك تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل حيث كان للاتحاد فى ذلك الوقت قنصلية فى مصر ترعى مصالحه فيها. وقد وافق مجلس الوزراء المصرى على رفع التمثيل القنصلى المصرى فى مدينة الكاب إلى مفوضية مركزها بريتوريا، تحقيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل وتوثيق العلاقات بين البلدين، خاصة وأن اتحاد جنوب أفريقيا كان قد رفع قنصليته فى مصر إلى مفوضية منذ مارس ١٩٤٦. كان ذلك بناء على مذكرة تقدم بها وزير الخارجية المصرية لمجلس الوزراء فى ٧ نوفمبر ١٩٤٩، والذى وافق عليها فى ١٠ نوفمبر ١٩٤٩.

انظر: أحمد إبراهيم هلالى: مصر وجنوب أفريقيا علاقات مكانية أبعد مدى من الرحلة، قراءة فى رحلة السيدة قوت القلوب الدمرداشية (١٥ فبراير-١٥ أبريل ١٩٤٧)، إشراف ودراسة: السيد فليفل، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٨٤، ٩٦، ٩٨، ١٣٣، زاهر رياض: مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٢٢) هذه القوانين قسّمت سكان البلاد إلى فئات متعددة بحسب أصولهم وألوان بشرتهم. فحكام البلاد وأسيادها هم الأوروبيون(ذوى البشرة البيضاء) وهؤلاء دون غيرهم لهم حق التمتع بممارسة كل الحقوق السياسية والمدنية والطبيعية من غير قيد أو شرط. أما من عداهم من فئات الآسيويين والملونين والوطنيين الأفارقة، فقد أهدرت هذه القوانين آدميتهم ولم تسمح لهم بممارسة حقوقهم الطبيعية إلا بمقدار.

انظر: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، إدارة الشئون السياسية، بشأن: مذكرة عن طلب مساواة

المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، ١٩٤٩/١٠/١٩، ص ١.

(٢٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، السلك القنصلى المصرى (القنصلية المصرية بالكاب)، التقارير السياسية، الموضوع: اختيار الموظفين لهذه القنصلية العامة، سرى، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب فى ١٩٤٤/٤/٢٧.

(٢٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، الموضوع: اختيار الموظفين لهذه القنصلية العامة، مصدر سابق.

(٢٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، المفوضية الملكية المصرية، تقرير القنصل المصرى سامى أبو الفتوح عن مهمته فى اتحاد جنوب أفريقيا إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية، ١٩٤٦، ص ٤.

(٢٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة الإدارة السياسية بوزارة الخارجية إلى قنصل عام المملكة المصرية بمدينة الكاب، سرى، ١٩٤٦/٧/١٨.

(٢٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير القنصلية المصرية فى الكاب، ١٩٤٦/١١/٩، ص ٤.

قسَّمت قوانين الحكومة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا السكان إلى سود وملونين وآسيويين، وهم كل من يقطن آسيا من هنود وصينيين ويابان وأتراك وعجم وسوريين ولبنانيين ... الخ. فلما احتجت اليابان قبل الحرب رُفع الحظر عنهم، ولما جاء السوريون واللبنانيون إلى جنوب أفريقيا وأظهروا أنهم فى مستوى الرجل الأبيض استُثنوا من القانون. ومن الملاحظ أن الأتراك منصوص عليهم بالذات فى صلب القانون مع أنه لم يوجد تركى واحد فى جنوب أفريقيا آنذاك. ويغلب على الظن أن هذا جاء نتيجة التعصب الدينى والجنسى الذى كان سائدًا فى القرن التاسع عشر ضد الأتراك؛ حيث الخلافة. ومن الغريب أيضا أن موقف تركيا فى المشكلة الهندية أمام هيئة الأمم المتحدة كان سلبيًا على طول الخط، وربما كان ذلك نتيجة وعد حصلوا عليه باستثنائهم مستقبلاً من القانون. **انظر:**

وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، ١٢

فبراير ١٩٤٧، ص ٢.

(٢٨) وثائق رئاسة مجلس الوزاء، الكود الأرشيفى ٠٢٦٩٣٢-٠٠٨١، وحدة حفظ ٢٤٠، محفظة رقم ١٥٠٢، الموضوع: مرسوم باعتبار إنشاء جبانة لموتى أسرى الحرب وجنود جنوب أفريقيا بمحافظة السويس من المنافع العامة، ١٠ يولية ١٩٤٣.

(٢٩) تقرير القنصل المصرى سامى أبو الفتوح عن مهمته فى اتحاد جنوب أفريقيا مصدر سابق، ص ١.

كان هناك ثمة ارتباط أو ترابط بين مصر وجنوب أفريقيا من عدة أوجه؛ فقد حضرت قوات من جيش جنوب أفريقيا إلى القاهرة فى فترة الحرب العالمية الثانية للمشاركة فى وقائع هذه الحرب ضد قوات المحور فى ليبيا. كما حضر العديد من الوفود السياسية والعسكرية فى تلك الفترة لتذليل المصاعب أمام هذه القوات، كذلك حضر إلى مصر أبا إيبان (وزير خارجية إسرائيل فيما بعد) وهو ينحدر من أصول يهودية جنوب أفريقية، وقام بالتدريس فى كلية الآداب بجامعة القاهرة. **انظر:**

السيد فليفل: مصر الأفريقية، أوراق تاريخية ورؤى سياسية معاصرة، الدور وتحديات الوجود والروابط والعلاقات، الطبعة الأولى، دار الندوة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٥٢.

(٣٠) تقرير القنصل المصرى سامى أبو الفتوح عن مهمته فى اتحاد جنوب أفريقيا المصدر السابق، ص ١.

(٣١) كانت حكومة اتحاد جنوب أفريقيا قد وقفت من مصر موقفًا يتعارض مع حق الأخيرة فى استكمال أسباب استقلالها ووحدة الوادى الذى يجمع النيل شطريه، ثم إذا بها تطلب من مصر تأييدها فى طلبها لضم أفريقيا الجنوبية الغربية إليها باعتبارها جزءًا طبيعيًا متممًا لجنوب أفريقيا التى يفصلها عنه نهر الأورانج. ومن الغريب أيضا أن تطلب ذلك فى الوقت الذى شكى الملونون من أهالى الاتحاد موقف الحكومة منهم ومعاملتها لهم ثم معاملة المصريين بنفس المعاملة. **انظر:**

وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير القنصلية المصرية فى الكاب، ١٩٤٦/١١/٩، ص ٤.

(٣٢) نفس المصدر والصفحة.

قسَّمت قوانين الحكومة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا السكان إلى سود وملونين وآسيويين، وهم كل من يقطن آسيا من هنود وصينيين ويابان وأتراك وعجم وسوريين ولبنانيين ... الخ. فلما احتجت اليابان قبل الحرب رُفع الحظر عنهم، ولما جاء

السوريون واللبنانيون إلى جنوب أفريقيا وأظهروا أنهم فى مستوى الرجل الأبيض استُثنوا من القانون. ومن الملاحظ أن الأتراك منصوص عليهم بالذات فى صلب القانون مع أنه لم يوجد تركى واحد فى جنوب أفريقيا آنذاك. ويغلب على الظن أن هذا جاء نتيجة التعصب الدينى والجنسى الذى كان سائدًا فى القرن التاسع عشر ضد الأتراك؛ حيث الخلافة. ومن الغريب أيضا أن موقف تركيا فى المشكلة الهندية أمام هيئة الأمم المتحدة كان سلبيًا على طول الخط، وربما كان ذلك نتيجة وعد حصلوا عليه باستثنائهم مستقبلاً من القانون. **انظر:**

وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، ١٢ فبراير ١٩٤٧، ص ٢.

(٣٣) نفس المصدر والصفحة.

(٣٤) نفس المصدر، ص ٣.

(٣٥) نفس المصدر، ص ٣، ٤.

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: سفر وزيرى المالية والدفاع فى مهمة سرية– انتهاء الدورة البرلمانية– اعتبار المصريين كالأوروبيين، الكاب فى أول يولية ١٩٤٩، ص ٢.

(٣٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، ١٢ فبراير ١٩٤٧، مصدر سابق، ص ٤.

(٣٨) مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، ١٢ فبراير ١٩٤٧، المصدر السابق، ص ٤.

(٣٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية، القاهرة فى جماد أول ١٣٦٦هـ/١٧ أبريل ١٩٤٧، ص ٢.

(٤٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، خطاب من وكيل وزارة الخارجية إلى قنصل مصر العام فى الكاب،

بشأن: تحديد مركز المصريين القانونى من حيث الفروقات اللونية وإيفاد علماء من الأزهر لتولى الإشراف على تربية الجيل الناشئ من المسلمين فى جنوب أفريقيا، القاهرة، ٢٣ أبريل ١٩٤٧.

(٤١) انظر ملحق (١) من البحث، ص ٣٧٢.

(٤٢) **جيرمستون Germiston**: مدينة تقع شرق مدينة جوهانسبرج على بعد حوالى ستة أميال، وتكمن أهميتها فى كونها مركز اتصال السكك الحديدية بين ويتواترزراند وبريتوريا، وبلومفونتين، ومدينة الكيب. انظر:

أحمد مختار أفندى: رحلة سمو الأمير محمد على باشا فى جنوب أفريقيا ١٣٤٢هـ-١٩٢٤م، إشراف وتقديم د. السيد فليفل، دراسة وتحقيق أحمد إبراهيم هلالى، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٤٢.

(٤٣) أحمد عبد الدايم محمد حسين: الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية فى اتحاد جنوب افريقيا ١٩٤٩-١٩٥٨، دراسة وثائقية، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠١٣، ص ٢٨.

(٤٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٧٩٦٦، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، سرى وعاجل، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩، ص ١.

(٤٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٧٩٦٦، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: زيارة القمص أيوب بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط إلى الاتحاد وأزمة اعتباره كالملونين، سرى، ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩، ص ١.

كان الشخص الملون الذى صَحِبَ حضرة القمص المصرى الأنبا بيشوى هو الرأس ديدجارماشى ميخائيل، وهو إثيوبى محتال كان يوهم الوطنيين أنهم سيصبحون رعايا إثيوبيين نظير شهادة يمنحها مقابل جُعْلْ يتقاضاه وأنهم بالتالى سيُعفَون من الضرائب. وقد قبضت السلطات عليه لمحاكمته. وكان ذلك الشخص قد صَحِبَ القمص المصرى

إلى وزارة الشئون الخارجية ووزارة شئون الوطنيين فى بريتوريا، وأن حكومة الاتحاد أبلغته بسخطها عليه لتكرار احتياله على الوطنيين، وأنه قُدّم للمحاكمة وأُطلق سراحه بضمان.

انظر: زيارة القمص أيوب بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط إلى الاتحاد وأزمة اعتباره كالملونين، المصدر السابق، ص ١.

(٤٦) طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ١.

(٤٧) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ٢.

(٤٨) طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ٢.

من عجب أن مذكرة بابا الإسكندرية إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرى، بعد عودة مندوب نيافته من الاتحاد، أشارت إلى المقابلة الطيبة التى قوبل بها حضرة القمص الأنبا بيشوى من قِبَل رئيس وزراء حكومة الاتحاد والتعضيد القيّم الذى زوده به وزيرا الداخلية والخارجية مما كان له أثر طيب على نجاح مهمته، وهو ما لم يحدث. وربما كان ذلك بسبب إصرار بطريركية الإسكندرية على إرسال مندوب لها إلى جنوب أفريقيا لمتابعة الكنائس الموجودة هناك وربطها بالكنيسة المصرية، رغم تحذير القنصلية المصرية من الإقدام على هذه الخطوة. **انظر:**

وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، مذكرة بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، سرى، بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية، ٦ أكتوبر ١٩٤٩، أحمد عبد الدايم، مرجع سابق، ص ٣٠.

(٤٩) طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ٢.

(٥٠) طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ٣، أحمد عبد الدايم: مرجع سابق، ص ٧٣.

(٥١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، الكاب، ١٧ أكتوبر ١٩٤٩.

(٥٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة عن زيارة مندوب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية لجنوب أفريقيا، القاهرة فى ١٩٤٩/١٠/١٢.

كانت القنصلية المصرية ترى أن ما يُسمى "كنائس قبطية" فى الاتحاد قليلة العدد وتتبع الطقوس الحبشية، وأن أحد الأحباش قام بإنشاء هذه الكنائس متخذًا فى ذلك طرقًا ملتوية ومستغلاً نفور الأهالى السود من الاضطهاد العنصرى فى الاتحاد. كما أن الشخص المشار إليه معروف لدى سلطات الاتحاد بسوء السيرة والسلوك، وبالتالى كانت ترى أنه من الأفضل أن تقطع الكنيسة القبطية كل صلة بينها وبينه. وكانت الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية ترى أن هذه الاعتبارات لها وزنها، واقترحت أن يُبَلّغْ مضمونها إلى غبطة البطريرك لتكون موضع وزنه وتقديره. **انظر**:

وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة، القاهرة فى ١٩٤٩/١٠/٢٥.

(٥٣) مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، ١٩٤٩/١٠/١٩، مصدر سابق، ص ١.

(٥٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، سرى، الكاب فى ٧ أكتوبر ١٩٤٩، ص ١.

(٥٥) مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: سفر وزيرى المالية والدفاع فى مهمة سرية- انتهاء الدورة البرلمانية- اعتبار المصريين كالأوروبيين، مصدر سابق، ص ٢.

(٥٦) مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، المصدر السابق، ص ١.

(٥٧) تُعد مسألة سحب الحكومة التركية لممثلها إثر اعتبار حكومة الاتحاد الأتراك كالأسيويين مسألة قديمة ترجع إلى عام ١٩١٤، حيث كان لتركيا تمثيل قنصلى فى هذه البلاد. ولما رأت أن رعاياها معتبرون كالآسيويين والملونين بحكم القانون (المادة الخامسة من قانون Transvaal Asiatic Land Tenure Act وقتئذ)، طالبت الحكومة التركية باستثناء الأتراك منه ولكنها لم تفلح فسحبت ممثلها احتجاجًا على ذلك وبقى الحال على هذا الوضع إلى يوليو ١٩٤٩، حينما أثار مندوبها فى هيئة الأمم المتحدة الموضوع من جديد. وهنا وافقت حكومة الاتحاد (حكومة الجنرال سمتس) على طلب تركيا وعدلت القانون المذكور كما يتضح من تصريح الدكتور مالان فى مجلس النواب. وقد صوتت تركيا مع اتحاد جنوب أفريقيا ضد الهند فى الأمم المتحدة نظير هذا الاستثناء. وبالمناسبة أفلحت الجاليتان السورية واللبنانية فى الاتحاد فى تعديل هذا القانون قبل الأتراك. ففى عام ١٩٣٢ أقامتا دعوى أمام المحكمة العليا، وحضر المرافعة فيهما محامون لبنانيون من أمريكا واستراليا وقدموا إحصاءات عن رجالاتهم الذين يشغلون مناصب رفيعة فى تلك البلاد، فحكمت المحكمة باعتبارهم كالأوروبيين.

انظر:

وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، الموضوع: طلب معاملة المصريين رسميًا كالأوروبيين سرى وعاجل، الكاب، ٨ أغسطس ١٩٤٩.

(٥٨) مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: سفر وزيرى المالية والدفاع فى مهمة سرية– انتهاء الدورة البرلمانية– اعتبار المصريين كالأوروبيين، مصدر سابق، ص ٢.

(٥٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وذلك بمناسبة قرب إنشاء مفوضية ملكية بالاتحاد، الكاب، ١١ يوليو ١٩٤٩.

(٦٠) محمية بريطانية شمال الاتحاد.

(٦١) ظهر ذلك من تصريحات الدكتور مالان نحو أسبانيا وتعضيدها واستقباله الفخم لحاكم أفريقيا البرتغالية الجنوبية الشرقية فى الاتحاد ورفع درجة التمثيل مع فرنسا إلى سفارة، ثم أخيرًا ظهر من موقف حكومة الاتحاد فى هيئة الأمم المتحدة نحو مؤازرة إيطاليا فى استرجاع مستعمراتها والعطف على مصالح الإيطاليين فى هذه المستعمرات. **انظر:**
مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، مصدر سابق، ص ٢.

(٦٢) كانت القنصلية المصرية ترى أن حكومة الاتحاد فى حاجة إلى مصر ومصر ليست فى حاجة إليها؛ فخطهم الجوى الحكومى South African Airways يمر بالأراضى المصرية، وتمنح القنصلية الملكية حوالى ٢٥٠ تأشيرة مرور ودخول شهريًا، وتلقى خطوطهم البحرية التسهيلات فى الموانئ المصرية وفى قناة السويس، كما أن تجارة مصر الخارجية كانت فى صالحهم بملايين الجنيهات منذ عام ١٩٤٢، وأخيرًا لا يتجاوز عدد الرعايا المصريين المقيمين فى الاتحاد أصابع اليد وغالبيتهم من اليهود والمتمصرين. كما أن كلمة "نعم" لا تحتاج إلى أربعة أشهر للنطق بها وقد سبق أن قالوها فورًا للأتراك فى هيئة الأمم المتحدة.
انظر:
مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، سرى، الكاب فى ٧ أكتوبر ١٩٤٩، مصدر سابق، ص ٣.

(٦٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، إدارة الشئون السياسية، بشأن: مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، ١٩٤٩/١٠/١٩، مصدر سابق، ص ص ٢-٣.

(٦٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، الكاب، ١٩ أكتوبر ١٩٤٩، ص ١.

(٦٥) موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، مصدر سابق، ص

.٢

(٦٦) موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، مصدر سابق، ص ٢.

(٦٧) حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة، القاهرة فى ١٩٤٩/١٠/٢٥، مصدر سابق، ص ١.

(٦٨) نفس المصدر والصفحة.

(٦٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، برقية الإدارة السياسية إلى قنصل مصر العام فى الكاب، ملف ٢٦٤-١/٧، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، سرى، الكاب، ٣ نوفمبر ١٩٤٩.

(٧٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصل المصرى العام بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، سرى، الكاب فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٩، ص ١.

(٧١) نفس المصدر، ص ٢.

(٧٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، نص المادة ١٧٤ مكرر التى أُضيفت إلى قانون الخمور رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ والتى على أساسها صدر قرار الحاكم العام الخاص بمعاملة المصريين كالأوروبيين فيما يتعلق بقانون الخمور، مرفق ضمن مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى مستشار إدارة الرأى لوزارة الخارجية المصرية، ٣ ديسمبر ١٩٥١، ص ١.
انظر ملحق (٢) من البحث، ص ٣٧٤.

(٧٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، نص قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١، بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تطبق على الأوروبيين، مقتطف من الجريدة الرسمية ٨ يونيو ١٩٥١، مرفق ضمن مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى مستشار إدارة الرأى لوزارة الخارجية المصرية، ٣ ديسمبر ١٩٥١،

ص ١. **انظر** ملحق (٣) من البحث، ص ٣٧٦.

(٧٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة القنصل المصرى العام بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مركز المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية، وهل هم أوروبيون أم ملونون؟، سرى، الكاب، ١٩ نوفمبر ١٩٥١، ص ١.

(٧٥) نفس المصدر، ص ٢.

(٧٦) نفس المصدر والصفحة.

(٧٧) نفس المصدر، ص ٣.

(٧٨) نفس المصدر والصفحة.

(٧٩) نفس المصدر، ص ٤.

(٨٠) نفس المصدر والصفحة.

(٨١) نفس المصدر والصفحة.

(٨٢) نفس المصدر، ص ٥.

(٨٣) نفس المصدر والصفحة.

(٨٤) نفس المصدر والصفحة.

(٨٥) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بمجلس الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: وضع المصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، إفادة رقم ٨٥١، القاهرة، ٣ ديسمبر ١٩٥١، ص ص ١-٢.

(٨٦) لمزيد من التفاصيل حول دور مصر فى مناهضة وتصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، **انظر:**

أحمد يوسف القرعى: ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى أفريقيا ١٩٥٢-١٩٦٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٢٠-١٣٥، محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ص ٦٠-٦٤، السيد فليفل: مصر الأفريقية، مرجع سابق، ص ص ٢٥٨-٢٦٤.

(٨٧) لمزيد من التفاصيل حول موقف اتحاد جنوب أفريقيا من تأميم قناة السويس، **انظر:**
بدوى رياض عبد السميع: موقف اتحاد جنوب أفريقيا من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد ٣، العدد ٨، مخبر الدراسات الأفريقية، جامعة الجزائر ٢ – أبو القاسم سعد الله، الجزائر، مايو ٢٠٢٠، ص ص ٣١–٣٣.
Mohan, Jitendra: South Africa and the Suez Crisis, International Journal, Vol. 16, No. 4, 1961, p. 327, Bishku, Michael B.: South Africa and the Middle East, Middle East Policy, Vol. XVII, No. 3, 2010, p. 157.

(٨٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٢٧٩، محفظة ٥٤٤، ملف رقم ٢، كود أرشيفى ٠٣٩٨٧١–٠٠٧٨، مذكرة المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بشأن: الجالية المصرية المقيمة فى دائرة اختصاص المفوضية، سرى، بريتوريا فى ١٩٥٦/٤/٢٣.

(٨٩) نفس المصدر.
انظر قائمة بأسماء المصريين المقيمين بدائرة اختصاص المفوضية المصرية العامة ببريتوريا المدرجين بسجل قيد المصريين عام ١٩٥٦، ملحق (٤) من البحث، ص ٣٧٧.

(٩٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، مذكرة من مفوضية الجمهورية العربية المتحدة إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية، بريتوريا، ١٩٥٨/٦/١٤.

(٩١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة من الوكيل المساعد للشئون الشرقية إلى السيد السفير مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية، ٩ أغسطس ١٩٥٨.

(٩٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة من السيد السفير مدير إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية إلى السيد السفير وكيل الوزارة المساعد للشئون الشرقية، سرى جدًا، ١٩ أغسطس ١٩٥٨.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة

١- وثائق مجلس الوزراء:

- وثائق رئاسة مجلس الوزاء، الكود الأرشيفى ٠٠٨١-٠٢٦٩٣٢، وحدة حفظ ٢٤٠، محفظة رقم ١٥٠٢، الموضوع: مرسوم باعتبار إنشاء جبانة لموتى أسرى الحرب وجنود جنوب أفريقيا بمحافظة السويس من المنافع العامة، ١٠ يولية ١٩٤٣.

٢- وثائق وزارة الخارجية المصرية:

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، السلك القنصلى المصرى (القنصلية المصرية بالكاب)، التقارير السياسية، الموضوع: اختيار الموظفين لهذه القنصلية العامة، سرى، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب فى ١٩٤٤/٤/٢٧.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، المفوضية الملكية المصرية، تقرير القنصل المصرى سامى أبو الفتوح عن مهمته فى اتحاد جنوب أفريقيا إلى حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية، ١٩٤٦.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة الإدارة السياسية بوزارة الخارجية إلى قنصل عام المملكة المصرية بمدينة الكاب، سرى، ١٩٤٦/٧/١٨.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير القنصلية المصرية فى الكاب، ١٩٤٦/١١/٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب، سرى، ١٢ فبراير ١٩٤٧.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة إدارة الشئون الاقتصادية بوزارة الخارجية، القاهرة فى جماد أول ١٣٦٦هـ/١٧ أبريل ١٩٤٧.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، خطاب من وكيل وزارة الخارجية إلى قنصل مصر العام فى الكاب، بشأن: تحديد مركز المصريين القانونى من حيث الفروقات اللونية وإيفاد علماء من الأزهر لتولى الإشراف على تربية الجيل الناشئ من المسلمين فى جنوب أفريقيا، القاهرة، ٢٣ أبريل ١٩٤٧.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: سفر وزيرى المالية والدفاع فى مهمة سرية– انتهاء الدورة البرلمانية– اعتبار المصريين كالأوروبيين، الكاب فى أول يولية ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة من القنصل العام المصرى

بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وذلك بمناسبة قرب إنشاء مفوضية ملكية بالاتحاد، الكاب، ١١ يوليو ١٩٤٩.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة من القنصل العام المصرى بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، الموضوع: طلب معاملة المصريين رسميًا كالأوروبيين سرى وعاجل، الكاب، ٨ أغسطس ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين وحادث اعتبار مندوب بطريرك الأقباط كالملونين، سرى وعاجل، ٢٤ سبتمبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: زيارة القمص أيوب بيشوى مندوب نيافة بطريرك الأقباط إلى الاتحاد وأزمة اعتباره كالملونين، سرى، ٢٨ سبتمبر ١٩٤٩.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، مذكرة بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، سرى، بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية، ٦ أكتوبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: طلب اعتبار المصريين كالأوروبيين، سرى، الكاب فى ٧ أكتوبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة عن زيارة مندوب الكنيسة القبطية الأرثوذكسية لجنوب أفريقيا، القاهرة فى ١٩٤٩/١٠/١٢.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة رقم ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة الكاب إلى صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية، بشأن: طلب اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، الكاب، ١٧ أكتوبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، إدارة الشئون السياسية، بشأن:

مذكرة عن طلب مساواة المصريين بالأوروبيين فى اتحاد جنوب أفريقيا، ١٩٤٩/١٠/١٩.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، الكاب، ١٩ أكتوبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٢٠١، محفظة رقم ٣٨٦، ملف رقم ٢، حالة الأقباط الإثيوبيين فى جنوب أفريقيا، كود أرشيفى ٠٣٧٩٦٦-٠٠٧٨، الإدارة السياسية بوزارة الخارجية المصرية، مذكرة، القاهرة فى ١٩٤٩/١٠/٢٥.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، برقية الإدارة السياسية إلى قنصل مصر العام فى الكاب، ملف ٢٦٤-١/٧، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، سرى، الكاب، ٣ نوفمبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، مذكرة القنصل المصرى العام بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: موافقة حكومة الاتحاد على اعتبار المصريين رسميًا كالأوروبيين، سرى، الكاب فى ١٧ نوفمبر ١٩٤٩.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير المفوضية المصرية بمدينة

الكاب عن: الحالة العامة فى اتحاد جنوب أفريقيا، سرى، الكاب، ٢٨ ديسمبر ١٩٤٩.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة القنصل المصرى العام بمدينة الكاب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مركز المصريين فى الاتحاد بالنسبة للقوانين العنصرية، وهل هم أوروبيون أم ملونون؟، سرى، الكاب، ١٩ نوفمبر ١٩٥١.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة إدارة الرأى لوزارتى الخارجية والعدل بمجلس الدولة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: وضع المصريين من القوانين العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، إفادة رقم ٨٥١، القاهرة، ٣ ديسمبر ١٩٥١.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، نص المادة ١٧٤ مكرر التى أُضيفت إلى قانون الخمور رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨ والتى على أساسها صدر قرار الحاكم العام الخاص بمعاملة المصريين كالأوروبيين فيما يتعلق بقانون الخمور، مرفق ضمن مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى مستشار إدارة الرأى لوزارة الخارجية المصرية، ٣ ديسمبر ١٩٥١.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، نص قرار الحاكم العام رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥١، بعدم تطبيق أى قيود على المصريين فيما يتعلق بقانون الخمور إذا كانت هذه القيود لا تطبق على الأوروبيين، مقتطف من

الجريدة الرسمية ٨ يونيو ١٩٥١، مرفق ضمن مذكرة وكيل وزارة الخارجية إلى مستشار إدارة الرأى لوزارة الخارجية المصرية، ٣ ديسمبر ١٩٥١.

- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٤، ملف رقم ٤، تقرير المفوضية المصرية فى بريتوريا عن التفرقة العنصرية فى اتحاد جنوب أفريقيا، سرى، بريتوريا، ١٩٥٤/١/٦.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٢٧٩، محفظة ٥٤٤، ملف رقم ٢، كود أرشيفى ٠٣٩٨٧١-٠٠٧٨، مذكرة المفوضية المصرية بمدينة بريتوريا إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم، بشأن: الجالية المصرية المقيمة في دائرة اختصاص المفوضية، سرى، بريتوريا فى ١٩٥٦/٤/٢٣.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، مذكرة من مفوضية الجمهورية العربية المتحدة إلى الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية، بريتوريا، ١٩٥٨/٦/١٤.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة من الوكيل المساعد للشئون الشرقية إلى السيد السفير مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية، ٩ أغسطس ١٩٥٨.
- وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، فيلم ٥٤، محافظ بريتوريا، محفظة ٨٣، ملف رقم ١٢، مذكرة من السيد السفير مدير

إدارة الشئون الأفريقية بوزارة الخارجية إلى السيد السفير وكيل الوزارة المساعد للشئون الشرقية، سرى جدًا، ١٩ أغسطس ١٩٥٨.

ثانيًا- المراجع:

١- المراجع العربية والمعربة:

- أحمد إبراهيم هلالى: مصر وجنوب أفريقيا علاقات مكانية أبعد مدى من الرحلة، قراءة فى رحلة السيدة قوت القلوب الدمرداشية (١٥ فبراير-١٥ أبريل ١٩٤٧)، إشراف ودراسة: السيد فليفل، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة، ٢٠١٤.
- أحمد مختار أفندى: رحلة سمو الأمير محمد على باشا فى جنوب أفريقيا ١٣٤٢هـ-١٩٢٤م، إشراف وتقديم د. السيد فليفل، دراسة وتحقيق أحمد إبراهيم هلالى، مركز تاريخ مصر المعاصر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١.
- أحمد يوسف القرعى: ثورة ٢٣ يوليو وتصفية الاستعمار فى افريقيا ١٩٥٢-١٩٦٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨.
- أمين شاكر وآخرون: جنوب أفريقيا، جنة البيض وجحيم الملونين، دار المعارف بمصر، (د.ت).
- السيد فليفل: نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا ١٨٠٦-١٩١٠، الطبعة الأولى، سلسلة الدراسات الأفريقية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٠.

- ------: التاريخ الاجتماعى والاقتصادى لجنوب أفريقيا، رحلة الإنسان الأفريقى من العنصرية الأوروبية إلى الهيمنة الأمريكية، ١٨٥٣-٢٠١٠، الطبعة الأولى، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠١١.
- ------: مصر الأفريقية، أوراق تاريخية ورؤى سياسية معاصرة، الدور وتحديات الوجود والروابط والعلاقات، الطبعة الأولى، دار الندوة، القاهرة، ٢٠١٧.
- زاهر رياض: مصر وأفريقيا، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.
- محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.

٢- المراجع الأجنبية:

- Beck, Roger B.: History of South Africa, Greenwood Press, Westport, USA, 2000.
- Carter, Gwendolen M.: The Politics of Inequality, South Africa since 1948, Frederick A. Praeger, New York, 1958.
- Johnstone, Frederick A.: White Prosperity and White Supremacy in South Africa Today, African Affairs, Vol. 69, No. 275, 1970.
- Van den Berghe, Pierre: South Africa: A study in Conflict, Berekley, University of California Press, 1967.

ثالثًا- دوريات علمية:

١- باللغة العربية:

- أحمد عبد الدايم محمد حسين: الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المصرية فى اتحاد جنوب افريقيا ١٩٤٩-١٩٥٨، دراسة وثائقية، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠١٣.
- بدوى رياض عبد السميع: موقف اتحاد جنوب أفريقيا من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، مجلة الدراسات الإفريقية، المجلد ٣، العدد ٨، مخبر الدراسات الأفريقية، جامعة الجزائر ٢ – أبو القاسم سعد الله، الجزائر، مايو ٢٠٢٠.

٢- باللغة الانجليزية:

- Bishku, Michael B.: South Africa and the Middle East, Middle East Policy, Vol. XVII, No. 3, 2010.
- Mohan, Jitendra: South Africa and the Suez Crisis, International Journal, Vol. 16, No. 4, 1961.

رابعًا- الرسائل العلمية الجامعية:

١- رسائل باللغة العربية:

- أحمد إبراهيم عبد الرحمن هلالى: المجتمعات الأفريقية الحضرية تحت الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا (١٩٢٣-١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

- السيد فليفل: مستعمرة الرأس البريطانية، ١٨٥٣-١٩١٠، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

٢- رسائل باللغة الإنجليزية:

- Attia, Attia Abd El-Moneim M.: Egypt's Foreign Policy in Africa with Particular Reference to Decolonization and Apartheid within the United Nations 1952-1970, a dissertation Submitted for the degree of PH. D., Faculty of History, St. John's University, New York, 1973.